



الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة ٣٨

الجمعة، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة (البحرين)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر النظر في البند

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

مباشرة في جلسة عامة؟

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تقرر ذلك.

تنظيم الأعمال، وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

التقرير الثاني للمكتب (A/61/250/Add.1)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء

بأن البند المعنون "الاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء
تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي" يصبح البند ١٥٥ من
جدول أعمال الدورة الحالية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): في الفقرة ١ (أ) من

تقرير المكتب (A/61/250/Add.1)، يوصي المكتب الجمعية
العامة بأن تدرج بندا إضافيا معنونا "الاحتفال بالذكرى
السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي" في
جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء، "المسائل
التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى".

في الفقرة ٢ (أ) من التقرير ذاته، يوصي المكتب

الجمعية العامة بإدراج بند إضافي معنون "تمديد فترة ولاية
القضاة المخصصين في المحكمة الجنائية الدولية لمحكمة
الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير
ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنسان الدولي
المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين
عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة
المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير
و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤" في جدول أعمال

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا

البند في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): في الفقرة ١ (ب)،

يوصي المكتب كذلك بأن يُنظر في البند مباشرة في جلسة
عامة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الدورة الحالية تحت العنوان طاء "المسائل التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء؟
تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): في الفقرة ٢ (ب)، يوصي المكتب كذلك بأن يُنظر في البند مباشرة في جلسة عامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر النظر في البند مباشرة في جلسة عامة؟
تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء

بأن البند المعنون "تمديد فترة ولاية القضاة المخصصين في المحكمة الجنائية الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنسان الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤" يصبح البند ١٥٦ من جدول أعمال الدورة الحالية.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت النظر في التقرير الثاني للمكتب.

وقبل المضي في عملنا، أود أن أتلو إعلاناً يتعلق بالبند ١٥٥ (ج) من جدول الأعمال بشأن انتخاب أعضاء لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، المقرر إجراؤه يوم

الخميس ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وبغية تيسير الانتخاب ووفقاً للممارسة المتبعة، ستتخذ الجمعية العامة قراراً مسبقاً يتعلق بالطلب إلى الأمانة العامة إصدار قائمة موحدة بالمرشحين توضح جميع البيانات والتغييرات التي جرى استلامها حتى الآن. وأعتزم استشارة الجمعية في هذا الشأن بعد ظهر يوم الخميس ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

البند ١٠٨ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(أ) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

تقرير الأمين العام (A/61/256)

(ب) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية

تقرير الأمين العام (A/61/256/Add.1)

مشروع القرار (A/61/L.5)

(ج) التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا

تقرير الأمين العام (A/61/256)

(د) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود

تقرير الأمين العام (A/61/256)

مشروع القرار (A/61/L.4)

(هـ) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية

تقرير الأمين العام (A/61/256)

- (و) التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية
تقرير الأمين العام (A/61/256)
- (ز) التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا
تقرير الأمين العام (A/61/256)
- (ح) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
تقرير الأمين العام (A/61/256)
- (ط) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي
تقرير الأمين العام (A/61/256)
- (ي) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية
تقرير الأمين العام (A/61/256)
- (ك) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي
تقرير الأمين العام (A/61/256)
- (ل) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
تقرير الأمين العام (A/61/256/Add.1)
- (م) التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية
تقرير الأمين العام (A/61/256)
- (ن) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية
تقرير الأمين العام (A/61/256)
- (س) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا
تقرير الأمين العام (A/61/256)
- (ع) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية
تقرير الأمين العام (A/61/256)
- (ف) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي
تقرير الأمين العام (A/61/256)
- (ص) التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ
تقرير الأمين العام (A/61/256)
- (ق) التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر الأسلحة النووية
تقرير الأمين العام (A/61/256)
- (ر) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
تقرير الأمين العام (A/61/256)
- الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطى الكلمة للأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر الأسلحة

بشكل واضح تماماً. وقد شكل اختباراً لمنظمتنا، ومحكاً لقدراتنا الفنية، وإجراءاتنا الخاصة، والقيمة المحتملة التي يمكن أن يتيحها للدول الموقعة نظام التحقق العالمي لدينا. وقد أعربت الدول الموقعة في الدورة الاستثنائية عن تقديرها لما وفرت له الأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية من بيانات قيمة وموثوقة. وعلى الرغم من أن هذه الحالة الجديدة قد تبدو مقلقة ومؤسفة، فإنني آمل أن تؤدي إلى إعادة تركيز اهتمام المجتمع الدولي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، باعتبارها أساساً من الأسس التي يركز عليها نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، وتأكيد ضرورة دخول المعاهدة العاجل حيز التنفيذ، واستكمال العمل بشأن نظام التحقق الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وقد تمثلت الأنشطة الرئيسية للجنة التحضيرية والأمانة التقنية المؤقتة على مدى السنوات العشر الماضية في إنشاء نظام التحقق الذي نصت عليه معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتعزيز إنفاذه. وقد أُحرز تقدم كبير في كلا المجالين يستحق الإبلاغ عنه.

وقد وقّعت على المعاهدة، حتى الآن، ١٧٦ دولة، ١٣٥ منها صدّقت عليها فعلاً. ومن بين الدول المصدقة ٣٤ دولة من الدول الـ ٤٤ التي يعد تصديقها ضرورياً لدخول المعاهدة حيز النفاذ. ومنذ تقديم آخر تقرير عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمام الجمعية العامة قبل سنتين، وقّعت عليها ثلاث دول وصدّقت عليها ١٦ دولة.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، شاركت ١١٧ دولة في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي مُثلت فيه ٤٠ دولة بوزرائها أو نواب وزرائها. وقد نجح الاجتماع في إصدار إعلان ختامي قوي اتفقت فيه الدول المصدقة على بذل قصارى جهودها

للتجارب النووية، السيد تيبور توث، ليقدم تقرير اللجنة التحضيرية.

السيد توث (لجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أقدم تقريراً عن أنشطة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. يتمثل الأمل الذي تجسده هذه المعاهدة، باعتبارها أساساً من الأسس التي يركز عليها نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، في الحظر التام لأي تفجير نووي في أي بيئة. غير أن ما سأبديه أمام الجمعية العامة من ملاحظات، يتزامن مع حالة تدعو إلى القلق وتشكل تذكراً قوية بأهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وقد أدى إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن إجرائها تجربة نووية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، إلى إعراب العديد من دول العالم عن قلقها إزاء هذا العمل غير المسؤول واستنكارها له. ومن المهم والمشجع أن يكون رد فعل المجتمع الدولي بهذه القوة، مما يدل على مدى اهتمام المجتمع الدولي بحظر التجارب النووية.

وبمناسبة انعقاد دورة استثنائية للجنة التحضيرية في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أعربت الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عن قلقها وأسفها البالغين إزاء التجربة. وأنا أتشاطر تلك المشاعر. فعمل من ذلك القبيل يتنافى روحاً ونصاً مع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي أظل آمل أن توقع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتصدق عليها. ويبرز ما قدم من دعم للمعاهدة التزام المجتمع الدولي بفرض حظر شامل للتجارب النووية على الصعيد العالمي يمكن التحقق منه.

إن الإعلان لم يعن أن الوقف الاختياري للتجارب النووية، الذي جرى الالتزام به منذ عام ١٩٩٨، قد انتهك افتراضاً فحسب، بل إنه وضع منظمتنا في بؤرة الاهتمام

أخرى، تتيحها البيانات التي توفرها محطات الرصد لدينا وأنشطة المركز الدولي للبيانات. ويمكن استخدام بياناتنا في مجموعة من الميادين المختلفة، بما فيها الدراسات بشأن تكوين الكرة الأرضية، والأبحاث الخاصة بالزلازل، والتنبؤ بالثورات البركانية، ومواقع التفجيرات تحت الماء، ودرجة حرارة البحار، ورصد تغير المناخ. وخلال السنة الماضية، واصلت اللجنة التحضيرية مناقشة ما يمكن أن تقدمه بيانات النظام الدولي للرصد من مساهمة، لاسيما في سياق نظام للإنذار بوقوع التسونامي. وأنا واثق من أن اللجنة التحضيرية ستقر

قريبا ولاية لتزويد المنظمات المعنية بالإنذار بوقوع التسونامي بالبيانات ذات الصلة على نحو متواصل وفي توقيت مناسب. وبينما ندرك الغاية الرئيسية من نظامنا للتحقق، يحدونا الأمل في أن تتسنى لنا زيادة تنمية جوانب التأزر الهامة هذه بين القدرات الفريدة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمجتمع العلمي لفائدة الجميع.

وأود الآن إبراز النهج التشاركي لأنشطتنا. إجمالاً، يستضيف ٩٠ بلداً محطات الرصد التابعة لنظامنا مما يساهم في قدراتنا على التحقق. ويتشاطر الجميع هذه الفوائد حيث أصبحت البيانات متوفرة للجميع في الحال. وتوفر اللجنة التحضيرية البرامج والأدوات الحاسوبية، مشفوعة بجهود مكثفة لبناء القدرات، بهدف زيادة تعزيز قدرة الدول الموقعة على استخدام هذا التدبير التشاركي غير المسبوق لتشاطر البيانات.

وتواصل اللجنة التحضيرية تنظيم برامج وحلقات عمل للتدريب في سبيل دعم تعزيز قدرات الدول الوطنية. ويشمل ذلك دورات تدريب لمشغلي ومديري المحطات والموظفين الفنيين في مراكز البيانات الوطنية بشأن تحليل البيانات والتخزين والإدارة والهياكل الأساسية للاتصالات العالمية وتقنيات الاستخدام في عمليات التفتيش في الموقع. وفي ميدان التعاون الدولي، تستمر الأمانة الفنية المؤقتة في أداء

واستخدام كل الوسائل المتاحة لها للتشجيع على مواصلة التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها. وقد أعقب هذا المؤتمر في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ انعقاد اجتماع وزاري لدعم المعاهدة، شارك فيه ممثلو ٦١ دولة، بمن فيهم ٢٢ وزيراً ونائب وزير. وقد أكد البيان الوزاري المشترك، الذي رحب به الأمين العام، كامل الدعم لأهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولعمل اللجنة. وأود أن أعرب عن شكري لهم على ذلك الدعم وغيره مما اتخذ من مبادرات لدعم المعاهدة.

وقد كُلفت الأمانة التقنية المؤقتة بإنشاء نظام للرصد الدولي يتألف من ٣٢١ محطة للرصد تستخدم أربع تكنولوجيات. وتسجل المحطات السيزمية، ودون السمية والصوتية المائية، انتشار الطاقة عبر الأرض والجو والمحيطات. ويمكن تكنولوجيا النويدات المشعة من تحليل جزئيات مشعة مستقاة من عينات من الهواء. ونصف محطات الرصد التي تستخدم تكنولوجيا النويدات المشعة هذه، ستسجل أيضاً نسبة حجم انتشار الغازات الحاملة في الجو كل دقيقة.

وبفضل التوزيع الجغرافي للمحطات، يغطي نظام الرصد العالم بأسره تغطية شاملة، ويتضمن، إن سمح لي أن أضيف، بعض المواقع التي يصعب فيها بناء هذه المحطات وتشغيلها.

ومن شأن هذه التكنولوجيات الأربع مجتمعة أن تمكن الدول الأعضاء في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من إصدار حكم مستنير على الأحداث التي يسجلها نظامنا. وحتى الآن، توفر ١٩٠ محطة تقريباً البيانات للمركز الدولي للبيانات، من خلال مرفق الاتصالات العالمية، وتوزع منتجات البيانات على ٧٨٠ مؤسسة في ٩٣ دولة موقعة.

وقد تمكن تكنولوجيات الرصد الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من الانتفاع بفوائد مهمة

من أجل الامتثال لذلك المعيار. ويتسم التحقق من الاتفاقات الدولية لترع السلاح النووي وعدم الانتشار دائما بالصعوبة والبطء وارتفاع التكلفة. ولكنه في الوقت ذاته عمل هام وقيم. وأود أن أزجي الشكر إلى كل الدول التي تقدم الدعم الفني والمالي والسياسي لتطوير نظامنا للتحقق. وسنستمر في بذل قصارى جهدنا لكي نرقى إلى مستوى التوقعات المتعلقة بقدراتنا على الرصد.

بيد أنه في نهاية المطاف، لن تثبت قيمة عملنا بالكامل إلا بعد دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ويتوقف الأمر على البلدان الواردة في المرفق الثاني لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - التي تعتبر مصادقتها ضرورية لسريان المعاهدة - للنظر في قيمة المعاهدة من حيث الأمن على الصعيدين الوطني والدولي. ويحدوني الأمل في أن يساعدها أداء نظام التحقق الموثوق فيه والقدوة الحسنة المتمثلة في العدد المتنامي من الدول المصدقة على المعاهدة في التوصل إلى قرار إيجابي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة للسيد روجيليو فايرتر، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لعرض تقرير المنظمة.

السيد فايرتر (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية)

(تكلم بالانكليزية): أرجو أن تتفضلوا، سيدي، بتهنئي وأطيب أمنياتي بمناسبة انتخابكم رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وأود كذلك تهنئة معالي السيد بان كي - مون بانتخابه بالإجماع لمنصب الأمين العام المقبل للأمم المتحدة. ولقد أبدى السيد بان التزاما شخصيا قويا بدعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية كليهما. ولذا أتطلع إلى التعاون في المستقبل معه على تعزيز السلم والأمن، وهما هدفان تتشاطرها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

دورها بوصفها مركزا لتبادل المعلومات وتقديم الدعم لتعزيز عمل اللجنة. وتزيد هذه الأنشطة الواسعة النطاق الدعم المقدم لعمل اللجنة والمشاركة فيه، فضلا عن العمل على النهوض بتنفيذ المعاهدة على الصعيد الوطني.

وإثر اعتماد الجمعية العامة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ اتفاق تنظيم العلاقة بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية، اشتدت علاقاتنا وتفاعلاتنا مع الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها المتخصصة. ويكتسي التعاون مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بما فيها المراكز الإقليمية الثلاثة، أهمية خاصة للجنة. واغتنم هذه الفرصة لأقدم بالشكر إلى الإدارة على عملها المتفاني.

ويوفر لنا اتفاق التشغيل الذي أبرمته اللجنة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما تشغيليا. وتحصل منظمة الأرصاد الجوية على بيانات من نظام الرصد المخصص لأغراض البحث. ويجري استكشاف ميادين للتعاون المحتمل مع المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وأود أن أبرز التعاون المتنامي مع منظمة الأمم المتحدة للعلم والتربية والثقافة (اليونسكو) فيما يتصل بتوفيرنا للبيانات المخصصة لأغراض التحذير من أمواج التسونامي.

وبغية الإسهام الكامل في عمل أسرة منظومة الأمم المتحدة، طلبت اللجنة التحضيرية الحصول على العضوية الكاملة في اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لمنظومة الأمم المتحدة. وذلك لا يمكن من تعزيز التعاون وأوجه التآزر فحسب، بل سيزود تلك الهيئة بالخبرة الأساسية في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وأود أن أختتم بملاحظة شخصية. يتمثل سبب وجود معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في إيجاد معيار ملزم قانونا ضد التجارب النووية وإنشاء نظام ذي مصداقية

وتسارعت وتيرة نزع الأسلحة الكيميائية في الاتحاد الروسي - التي كانت بطيئة بعض الشيء في البداية - تسارعا كبيرا. ولقد دمر البلد ما يربو على ٦ في المائة من مخزونه الكيميائي المعلن بالفعل. ومن المتوقع أن يتم تدمير ما تبقى من المخزون الروسي الذي يزيد بقليل على ٠٠٠ ٣٩ طن متري من العوامل الكيميائية المستخدمة في العمليات القتالية بحلول عام ٢٠١٢. وما برحت السلطات في الاتحاد الروسي واضحة جدا في تعهدها بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية ضمن الإطار الزمني وبالطريقة التي أمرت بها اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وإني أرحب بذلك التصميم وأشجع على تقديم المزيد من الدعم المالي الدولي لبرنامج التدمير الروسي، الذي لا يستفيد من استكمال الاتحاد الروسي فحسب، بل العالم برمته.

وقضت الهند، من جهتها على ما يربو على ٦٧ في المائة من مخزونها المعلن بوتيرة متسقة.

وقضت دولة عضو أخرى على نحو لا رجعة فيه على ما يزيد على ٨٣ في المائة من أسلحتها الكيميائية.

وشرعت الجماهيرية العربية الليبية، بعد أن دمرت كامل مخزونها من الأسلحة الكيميائية من الفئة ٣، بتدمير ما لديها من الأسلحة الكيميائية من الفئة ٢. ومن المتوقع أن يتم تدمير كامل مخزونها بحلول عام ٢٠١٠.

ومن المتوقع أن تشرع ألبانيا بالتدمير لاحقا هذا العام وأن تستكمل تدمير مخزونها برمته بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

وبالنظر إلى الكميات الكبيرة من العوامل السميّة، والتكاليف المرتفعة والاعتبارات الإنسانية والبيئية، التي ينطوي عليها تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية، فقد تبين في بعض الحالات أنها عملية تنطوي على تحديات حساس.

قبل أكثر من أسبوع بقليل، قدمت في اللجنة الأولى، وصفا تفصيليا للأنشطة الراهنة التي تضطلع بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وشددت على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمتي. وعلاوة على ذلك، كما سلفت الإشارة، جرى بالفعل تعميم التقرير السنوي لأنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والبرامج المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية عام ٢٠٠٤ ومشروع التقرير لعام ٢٠٠٥. واليوم، أود أن أقدم ملخصا لتلك الجوانب وأشرح بعض التحديات التي نواجهها في تنفيذ الاتفاق.

واسمحوا لي أن أبدأ بتقديم استعراض للحالة الراهنة. يستمر تنامي قوة نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وتفخر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ببلداتها الأعضاء البالغ عددهم ١٨٠ بلدا أو الدول الأطراف في الاتفاقية، مما يمثل أكثر من ٩٠ في المائة من سكان العالم. ولقد قامت أفرقة التفتيش التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بما يزيد على ٦٠٠ ٢ عملية تفتيش في أكثر من ١٠٠٠ موقع في ٧٦ بلدا. ويُستخدم ٨٥ في المائة تقريبا من موارد التفتيش في التحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية، التي تُنفذ في العديد من الحالات على مدى ٢٤ ساعة يوميا، وسبعة أيام في الأسبوع.

وحتى الآن، أصدرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية شهادات بتدمير ١٥٠٩٤ طنا متريا من الأسلحة الكيميائية من الفئتين ١ و ٢. ويمثل ذلك ٢١ في المائة من المخزونات المعلنة في جميع أرجاء العالم. وعلاوة على ذلك، يعمل ١٢ مرفق تدمير في كل أرجاء العالم، وتعمل ١٠ منها بدون توقف. وسيبدأ المزيد من المرافق في العمل في الأعوام الثلاثة المقبلة.

وتعمل ستة مرافق تدمير في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم تدمير ما ينوف على ٣٧ في المائة من المخزون بالفعل.

وفيما يتعلق بالتعاون والمساعدة الدوليين، يسعدني أن أبلغكم أنه، منذ عام ١٩٩٧، استفاد حوالي ٥٦٠٠ مشارك من أكثر من ٥٠٠ نشاط في ميدان التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للكيمياء. ولقد تحققت برامجنا، جزئيا، بفضل التبرعات السخية المقدمة من عدد من الدول الأطراف ومن الاتحاد الأوروبي. وبالطبع، نحن نقدر هذا الدعم.

أما فيما يتعلق بالأمر المالي، فيسري أن أخبركم بأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تعمل من دون زيادة في ميزانيتها، والتي تعني خفضا في الأنصبة المقررة على الدول الأطراف. ونأمل ونتوقع أن نستطيع تحقيق مثل هذا التخفيض في الميزانية لعام ٢٠٠٧، التي لم تقرها الدول الأطراف بعد والتي تتضمن مقترحا بهذا الشأن.

ولقد تحقق هذا الانضباط في الميزانية دون المساس بالتنفيذ التام للبرنامج. وفي الحقيقة، شهد عام ٢٠٠٦ زيادة في مستوى أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في العديد من الميادين. وبصفتي المدير التنفيذي، سأبقى ملتزما خلال الفترة من ولايتي بالانضباط المالي وذلك بإتباع أفضل الممارسات الإدارية.

وآمل أن تعطي اللحظة العامة التي قدمتها لتوي إدراكا حسنا للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير الذي لم يتحقق بعد وهناك تحديات عديدة. فعلى سبيل المثال، يبدو واضحا أنه رغم هذا التقدم المحرز والالتزام السياسي الثابت من جانب جميع الدول الأطراف، علينا في السنوات القادمة أن نتغلب على عوائق تشغيلية هامة في ميدان نزع السلاح.

إن الاتفاقية التي دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٩٧، وضعت هدفا طموحا للقضاء على المخزونات الهائلة من

ونتيجة لذلك، طلبت الدول الخمس الحائزة تمديد مواعيد التدمير المحددة لها، وفي بعض الحالات، حتى آخر موعد محدد في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وهذه المسألة البالغة الأهمية، سينظر فيها مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في دورته الحادية عشرة في شهر كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

أما جهودنا المتعلقة بالتحقق من عدم أي انتشار للأسلحة الكيميائية في المستقبل، فتسير بالسرعة نفسها. وهنا، أيضا، فإن سجل التفتيش لمنظمة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية يتكلم عن نفسه. لقد انتهينا من فحص أكثر من ٢٠٠ ١ صناعة ونرمي إلى زيادة نوعية وحجم جهودنا في هذا الميدان. وسوف أتكلم أكثر عن هذه النقطة في وقت لاحق.

من الجدير بالذكر أن ٨٩ في المائة من صناعات العالم الكيميائية موجودة في الدول الأطراف في المعاهدة، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه وأشيد مرة أخرى بالدعم الذي أظهرته صناعات العالم الكيميائية لأهداف ومقاصد الاتفاقية.

وهناك تقدم كبير يتواصل تحقيقه في الجانب الرئيسي من التنفيذ الوطني للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومن المشجع أن نلاحظ الآن أن الأغلبية الساحقة من الدول الأطراف قد أنشأت سلطة وطنية وفقا للمادة السابعة من الاتفاقية.

وفي نفس الوقت، ما زال هناك عدد كبير من البلدان متأخرا في كل التزاماته التنفيذية واجباته الوطنية. وتقوم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالدور المتوقع منها في مساعدة الدول الأطراف في تنفيذ جهودها الوطنية. وفي السنوات الثلاث الأخيرة، تلقت أكثر من ١٣٠ دولة طرفا في الاتفاقية دعما في هذا الميدان من الأمانة التقنية ومن العديد من الدول الأطراف الأخرى.

بعض فئات التفتيش على هذه الصناعة. وبينما يسمح جدولاً التفتيش رقم ١ ورقم ٢ بتفتيش المنشآت مرات كافية، غير أنني لا أرى أننا قد قمنا بما فيه الكفاية فيما يتعلق بالجدول رقم ٣ الخاص بتفتيش المواقع وغير ذلك من المرافق ومنشآت الإنتاج الكيميائي. وحسب إعلانات الدول الأطراف، حددت الأمانة الفنية حوالي ٥ ٠٠٠ من مواقع هذه المؤسسات الانتاجية الهامة بالنسبة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ومن ناحية تقنية صحيح أن هاتين الفئتين من مواقع المصانع لا تمثلان مشكلة ملحة فيما يتعلق بإمكانية إنتاج مواد كيميائية قاتلة. لكن من ناحية أخرى، تنتج بعض هذه المصانع عناصر ثنائية الاستعمال. ولهذا السبب ووفقاً للاتفاقية، يمكن الإعلان عنها وتفتيشها. وفضلاً عن ذلك، تنص الاتفاقية على ضرورة تفتيشها على فترات أقل من غيرها من فئات المصانع الأخرى.

وقمنا حتى اليوم بتفتيش حوالي ثمانية في المائة من جميع المنشآت ذات الصلة من هذه الفئة. وبالمعدل الحالي، سنحتاج لعقود لتفتيشها كلها مرة واحدة على الأقل. ويحتاج هذا الوضع إلى تحسن كبير. وعلاوة على ذلك، فإن الحاجة إلى العمل على تفتيش مثل هذه المنشآت قد زاد بسبب تهديد الإرهاب الكيميائي المحدث. وعلى هذا الأساس، فإنه من غير المتوقع أن تقلل الأمانة الفنية من الاهتمام في هذا الشأن. ويترك الأمر للدول الأطراف لاتخاذ قرار سياسي، إن أرادت، في هذا الشأن.

وهكذا، فإنني منذ أصبحت مديراً تنفيذياً في عام ٢٠٠٢، اقترحت باستمرار من خلال ميزانية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أن تقوم المنظمة بعدد كبير من التفتيش. وإذا تمت الموافقة على مقترحي لعام ٢٠٠٧، سنكون مع نهاية ذلك العام قد فتننا حوالي ١١ في المائة من منشآت

الأسلحة الكيميائية خلال عشر سنوات، مع إمكانية تمديده لخمس سنوات أخرى. ومن ثم، فإن تاريخ الموعد النهائي، الذي هو ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، والذي بموجبه يجب تدمير كل واحد من الأسلحة التي أعلنت عنها الدول الأطراف في إتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبالطبع، أمامنا خمس سنوات ونصف من ذلك التاريخ. ولذلك، ليس من الحكمة بل من السابق لأوانه القفز إلى النتائج. وفي الحقيقة، أنا ما زلت مقتنعا بشدة في تصميم الدول الحائزة للأسلحة على تدميرها بحلول ذلك التاريخ.

ولذا، فإنني في هذه المرحلة، أود بكل بساطة التركيز على أن ضمان تحقيق هذا الهدف الفريد أساسي لنجاح الاتفاقية، مما يجعله بالتالي محط أكبر اهتمام للمجتمع الدولي بأسره. وبما أن طلبات التمديد للموعد النهائي للتدمير في نيسان/أبريل مقبولة تماماً لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وجديرة بعين الاعتبار من جانب الدول الأطراف، فإنه، يجب على الدول الأطراف الحائزة للأسلحة الكيميائية أن تخطط أنشطتها التدميرية النهائية بطريقة تحترم تماماً المتطلبات التي تنص عليها الاتفاقية.

إن تنفيذ الدول الأطراف الكامل لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، لا سيما، المادة السابعة منها يمثل تحدياً آخر. وبدون أي استثناء، على الدول الأطراف وعملاً بالتزاماتها أن تعتمد وتنفذ التدابير القانونية والإدارية اللازمة وأن تضبط وتتابع وتحاكم من يخرق الاتفاقية في أي منطقة تخضع لولايتها القانونية.

إن هذه الالتزامات مطابقة إلى حد كبير لتلك الالتزامات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وهناك تحد آخر يواجهه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ألا وهو الحاجة إلى جهود متواصلة ومتزايدة في

كوريا الشعبية الديمقراطية فجرت قبل أيام جهازا نوويا، الأمر الذي استدعى إدانة بالإجماع في مجلس الأمن بقراره ١٧١٨ (٢٠٠٦).

ويؤسفني أن أقول - إن سلطات بيونغيانغ الوحيدة من بين كل الدول الأخرى في الجمعية العامة - لم تقبل أيا من المساعي الكثيرة التي قمنا بها لتشجيع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على أن تصبح عضوا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهذه الحقيقة السلبية تثير المزيد من الانزعاج بالنظر إلى الشواغل الدولية الطويلة الأمد إزاء احتمال وجود أسلحة كيميائية بحوزة تلك الدولة. وبالفعل، قرر مجلس الأمن في الفقرة ٧ من القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) أن على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية "أن تتخلى عن سائر ما يوجد لديها من أسلحة الدمار الشامل وبرنامج القذائف التسيارية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه".

وفي ذلك السياق، أود التأكيد مرة أخرى على أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ما زالت جاهزة ومستعدة لمساعدة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على الانضمام إلى الاتفاقية.

وتوجد شواغل إضافية بشأن الرفض المستمر للانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية من جانب بلدان رئيسية في الشرق الأوسط. ومرة أخرى، أناشد تلك البلدان أن تصبح أطرافا في الاتفاقية بدون أي مزيد من التأخير. وجميع قنوات الحوار مفتوحة، وسيكون من بين الفرص المتاحة في روما في الأسبوع القادم، حيث تعقد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حلقة عمل بشأن عالمية الاتفاقية في حوض البحر الأبيض المتوسط. وهناك سنشارك في حوار مع دول الشرق الأوسط غير الأطراف في الاتفاقية. وستعقد حلقة العمل هذه بدعم من الحكومة الإيطالية والاتحاد الأوروبي. ونحن نعرب لهما عن خالص امتناننا. وبالإضافة

الإنتاج هذه. وسوف يتم هذا التحقق بدون المساس بالتفتيشات في أماكن أخرى.

إن الالتزام العالمي بالاتفاقية أمر حاسم في نجاحها. وإذا انضمت إليها الدول ونفذت بنودها بشكل تام يمكن عندئذ تحقيق أهدافها ومقاصدها. وفي الواقع، وحتى بعد الانتهاء من تدمير المخزونات التي تملكها الدول الحائزة لها، فإن بقاء دولة واحدة خارج ولايتها القانونية من شأنه أن يحبط تنفيذ أهداف ومقاصد الاتفاقية. ومن ناحية فنية، يمكن لأي دولة أن تعتبر نفسها معفاة من الحظر على الأسلحة الكيميائية، وهكذا تحافظ على قدرتها في الشروع في برامج الأسلحة الكيميائية المحظورة.

ورغم أن خمس عشرة دولة عضوا في الأمم المتحدة أعلنت انضمامها والبعض الآخر يتخذ خطوات للانضمام، فإن مواصلة عدد صغير من البلدان، لكنه هام، عدم الالتزام بالاتفاقية أمر يثير القلق. وغالبا ما يفسر تكتلها بأنه نتيجة لا مندوحة منها بسبب التوترات والصراعات الإقليمية.

لا أتفق على الإطلاق مع هذا النوع من التفكير، الذي يبحث عن تبرير ما يبدو أنه تأجيل سرمدى للانضمام إلى بقية البشرية في الحظر الأبدي لفئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وفي الحقيقة، ونظرا للاعتراف الواسع باتفاقية الأسلحة الكيميائية، فالأسلحة الكيميائية ليست غير مقبولة اليوم فحسب، بل هي بلا شك محرمة في القانون الدولي. إنه لأمر خطير وغير عادل بالنسبة لبقية المجتمع الدولي أن تتمكن بعض الدول على، ما يبدو، من أن تبقى في حل من الالتزام بأن تكون شفافة في هذا الميدان الحساس جدا. وفي النهاية، لا يوجد ولا يمكن أن يوجد التبرير الاستراتيجي لبقاء خيار الأسلحة الكيميائية مفتوحا.

ومن الأمثلة المقلقة لما يبدو أنه تردد كبير في الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية أن جمهورية

يتكامل التحدي الذي يمثله المؤتمر الاستعراضي الثاني، المقرر أن يعقد في عام ٢٠٠٨، بالنجاح مثلما حدث في الاستعراض الأول.

وهناك تحد آخر يتمثل في الحاجة السياسية والتنفيذية إلى التأكد من أن جميع أدوات التحقق المنصوص عليها في الاتفاقية تعمل كما ينبغي. ومن بين هذه الأدوات التفتيش المفاجئ، وهو أساسي لقدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على المحافظة على الردع الموثوق به ضد شن هجومات تستخدم فيه أسلحة كيميائية ضد أي دولة من أعضائها. ولذا ستستمر أمانة المنظمة في كفالة استمرار قدرتها الفنية واستعدادها التنفيذي العام لإجراء تفتيش مفاجئ، إذا ما اقتضى الأمر ذلك، بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وتكمن تحديات تنفيذية أخرى في الحاجة إلى ضمان كفاءة إجراءات التفتيش وفعاليتها من حيث التكلفة. وهناك مسائل أخرى ناتجة عن تطورات العلم والتكنولوجيا. ويساوي ذلك في الأهمية ظهور مواد كيميائية جديدة، والمنطقة الرمادية بين الكيمياء والبيولوجيا وإنتاج أنواع جديدة من الأسلحة. ويمكن أن يكون لكل هذه المسائل تأثير ملموس على تنفيذ الاتفاقية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتذكير بأن الذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ الاتفاقية وإنشاء منظمة الاتفاقية ستحل في ٢٩ نيسان/إبريل ٢٠٠٧. ونحن نشق بأن الأمين العام سيتمكن من الانضمام إلينا في تلك المناسبة. ولدى دولنا الأطراف أسباب وجيهة لإحياء تلك المناسبة التاريخية الهامة بشعور من الرضا. فاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ولا سيما برنامج نزع السلاح التابع لها، يجري تنفيذها على نحو فعال. وما زلنا نلتزم التزاما كاملا بالمهام التي تؤدي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية - وهي ولاية

إلى ذلك، أعرب عن امتناني لوزراء خارجية إسرائيل ولبنان والجمهورية العربية السورية، حيث استجابوا لدعوتي للمشاركة في حلقة العمل، وسترسل كل دولة من تلك الدول وفدا رسميا. وآمل أن نجد فرصا أخرى لمواصلة الحوار مع مصر، التي بذلت الكثير من أجل التوصل إلى نتيجة مرضية للمفاوضات بشأن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

إن نجاح الاتفاقية يتوقف أيضا على الشراكة بين مجموعات الدول التي تشكل عضويتها. والمادتان العاشرة والحادية عشرة، اللتان تغطيان التعاون الدولي والمساعدة والتنمية الاقتصادية والتكنولوجية تمثلان مجالات ذات اهتمام خاص. ويجب أن تستمر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تقديم الدعم وزيادته للدول الأطراف في ذلك السياق. وبطبيعة الحال، لا بد لي من التذكير بأن مصلحة البلدان في هذا الجانب من الاتفاقية، لا تنشق من التزامنا بتعزيز الاستخدامات السلمية للكيمياء فحسب، بل أيضا من حاجتها للاستجابة إلى الاحتياجات المشروعة المتزايدة لبناء القدرات بحيث تتمكن من الرد الفعال على التهديدات الكيميائية، بما في ذلك التهديدات الإرهابية.

إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ليست وكالة لمكافحة الإرهاب. ولكن من الواضح أن التنفيذ الكامل للاتفاقية يمكنه أن يسهم في مكافحة تلك الآفة، كما يتجلى ذلك في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وفي وقت لاحق في قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٠، الذي يحدد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وهناك مسألة أخرى حيوية لنجاح الاتفاقية وهي الالتزام القوي والمستمر من جانب الدول الأطراف بالعمل على أساس التوافق في الآراء. ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن هذه الممارسة قد استمرت، الأمر الذي يعزز أملنا في أن

تعمل فيها. وغالبا ما تكون لديها معدات أكثر تقدما ومصادر التمويل الخاصة بها. وتوزيع العمل بشكل واضح - مع المحافظة على صلاحيات الأمم المتحدة ومجلس الأمن - سيمكن من زيادة قدرة المجتمع الدولي على منع نشوب الأزمات. ونعتقد أن عقد اجتماعات منتظمة بين الأمين العام وقادة المنظمات الإقليمية ستكون له قيمة كبرى.

إن برنامج التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين يتسع نطاقه باطراد ويصبح متعدد الأوجه بشكل متزايد. وبالإضافة إلى حفظ السلام وبناء السلام، هناك أيضا حاجة إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ووقف المصادر غير الشرعية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومراقبة البرامج الأخرى العابرة للحدود والمزعزعة للاستقرار، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والمساعدة على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتعددة الأوجه في العالم.

ويجب أن نعزز التعاون بين المنظمة والمجموعات الإقليمية ودون الإقليمية. ويجب تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من جملة مجموعات أخرى. والجماعة الدول العربية دور هام تؤديه في إيجاد السبل السلمية لحل العديد من المشاكل التي تؤثر على منطقة الشرق الأوسط. وينبغي تعزيز التعاون أيضا مع مجلس التعاون لدول الخليج، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الدول الأمريكية، وغيرها من المجموعات في أمريكا اللاتينية.

نود أيضا أن نرى مزيداً من التفاعل مع الأمم المتحدة من جانب هياكل مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي عند وضع آليات استجابة للأزمات.

يشجعها ميثاق الأمم المتحدة وتخدم القضيتين التوأمين: السلام والأمن.

وإذ تقترب من الذكرى السنوية العاشرة، أود أيضا أن أعرب بكلمة أخيرة عن امتناني لجميع تلك الدول التي تعتزم إحياء الذكرى بطريقة خاصة. وأخص بالذكر مملكة هولندا، التي تدعم اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة الاتفاقية بطريقة لا مثيل لها، وتؤدي دورا حاسما فيما يتعلق باحتفالنا بالذكرى السنوية العاشرة في العام القادم. وما هذا إلا دليل ملموس آخر على التزام هولندا بنجاح الاتفاقية والمنظمة. وبنفس الروح، أود أن أعرب عن شكري لبلدية مدينة لاهاي، التي تدعم إحياء الذكرى السنوية، والتي لا تدخر جهدا لتوفير وسائل الراحة لحياتنا في بلدة موطننا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل

الاتحاد الروسي الذي سيعرض مشروع القرار A/61/L.4.

السيد شركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

إن وضع النهج الجماعية اللازمة لإيجاد الحلول الفعالة للتهديدات والتحديات المعاصرة يتطلب التعزيز المستمر للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية - وفقا للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) - على أساس القاعدة الراسخة المتمثلة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفصل الثامن من الميثاق. وكما أكد وزير خارجية روسيا، السيد سيرجي لافروف، عندما خاطب مجلس الأمن في ٢٠ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.5529)، فإن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يجب أن تكمل بعضها بعضا بسلاسة من خلال استغلال مزاياها النسبية.

وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، هذا يعني عالمية العضوية وأنشطتها ومشروعاتها المعترف بها عالميا. والمنظمات الإقليمية، بدورها، لديها معرفة أفضل بأوضاع المناطق التي

كما أن ثمة آفاقاً كبيرة للتعاون الناشئ بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وفي ذلك الإطار، يجري عمل مكثف لإيجاد قدرة للمنظمة فيما يتعلق بحفظ السلام، بما في ذلك نشر قوات ضمن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وثمة إمكانية ملموسة الآن للتعاون في هذه المجالات بعد إقامة علاقات بين المنظمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وبين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وتقوم منظمة شنغهاي للتعاون بدور متنامٍ في تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة الأوروبية - الآسيوية. ويقول أعضاء المنظمة إنهم يؤيدون إقامة تعاون مع الأمم المتحدة في عدد من المجالات شديدة الأهمية، من بينها مكافحة الإرهاب الدولي والانتشار غير القانوني للمخدرات وإنعاش أفغانستان بعد الصراع. ونحن نرحب بالعملية الدينامية المتعلقة بتعزيز التعاون بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية - الآسيوية والأمم المتحدة ونعزم الاستمرار في تشجيع ذلك.

وفي الوقت ذاته، نعتقد أن إمكانية التعاون المفيد لأطرافه بين الأمم المتحدة وآليات التكامل في منطقة رابطة الدول المستقلة هي أبعد ما تكون عن الاستنفاد. وفي ذلك السياق، نتطلع إلى نشاط أكبر ونُهج أكثر استباقية وانفتاح متزايد للحوار من جانب قيادة وكالات الأمم المتحدة. وروسيا من جانبها، مستعدة للتشجيع زيادة على تعزيز تلك الجوانب.

وتبرز سمة خاصة في بيان وفد بلادي بشأن بند جدول الأعمال هذا وهي أن الاتحاد الروسي هذا العام يرأس مجموعة الثمانية، وهي أحد أكبر المنتديات للاتفاق على قرارات جماعية بشأن مشاكل تنمية العالم واعتمادها، ويرأس أيضاً لجنة وزراء مجلس أوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. وتشارك تلك الآليات الدولية

وهنا أيضاً، لا بد أن يكون هناك احترام كامل للمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك اعتماد ولايات لعمليات حفظ السلام. وما فتئ الاتحاد الروسي يشجع على تعميق التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والجماعة الاقتصادية الأوروبية - الآسيوية التي تقدم إسهامات مهمة في حل مشكلات وتحديات عالم اليوم على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ونحن نرحب بالصلات المتينة القائمة بالفعل بين هذه الآليات الإقليمية والأمم المتحدة، وكذلك بالتنفيذ المشترك فيما بينها لعدد من المشاريع والبرامج. وعمليات التكامل في منطقتنا تزداد نضوجاً ونشاطاً بصورة مطردة وتشمل دولاً من المناطق دون الإقليمية المجاورة. وهناك نمو دينامي في الأساس القانوني والمؤسسي والمالي لهذا التعاون.

وتشهد رابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والجماعة الاقتصادية الأوروبية - الآسيوية تفاعلاً منهجياً وشاملاً في مجالات، من بينها بناء السلام والتنمية الاقتصادية والتجارة وحماية البيئة والاستجابة البشرية والسيطرة على تدفقات الهجرة ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والمشكلات المماثلة. وبولى اهتمام خاص لتعزيز إمكانات البلدان الأعضاء، لاسيما في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبيرة، مثل إنشاء محطات الطاقة الكهرومائية وتوسيع شبكات الطرق والسكك الحديدية وتحسينها.

ونشير، على وجه الخصوص، إلى التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة في مجال حفظ السلام. وتتولى قوات حفظ السلام الجماعية للرابطة حفظ الأمن والاستقرار في منطقة الصراع الجورجي - الأبخازي في ظروف أقرب إلى الأزمة، وذلك باتصال وثيق مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

الدول الأعضاء في مجلس أوروبا مثل بناء أوروبا بدون خطوط تقسيم على أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون والتنوع الثقافي والتماصك الاجتماعي.

وبتلك الروح تحديداً واستناداً إلى بنود خطة عمل مجلس أوروبا، بُنيت أولويات رئاسة روسيا للمجلس. ويساعد على التطبيق العملي لذلك محتوى برنامجنا، الذي نحاول أن نجعله واسعاً، وذا طبيعة أوروبية قدر الإمكان.

وأولى هذه الأولويات تعزيز الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتطوير تعليم حقوق الإنسان وحماية حقوق الأقليات الوطنية. ولضمان حقوق الإنسان، يتعاون مجلس أوروبا عن كثب مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن مسائل طلب اللجوء واللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية، وكذلك مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. والتعاون بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة يتطور في مجال منع العنف ضد المرأة وحماية الطفل.

ومن بين الأولويات الرئيسية لمجلس أوروبا إقامة حيز قانوني أوروبي مشترك لحماية الأفراد من التحديات المعاصرة. وفي هذا الإطار، يقدم مجلس أوروبا إسهاماً مهماً في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب بقيادة الأمم المتحدة. وجرى اعتماد اتفاقيات بشأن قمع الإرهاب ومنعه وقمع تمويل الإرهاب. والعمل جارٍ لحماية ضحايا الأعمال الإرهابية والإرهاب الحاسوبي. وأنشطة مجلس أوروبا في مجال مكافحة التحريض على الإرهاب وتجنيد الإرهابيين وتدريبهم تنسجم تماماً مع قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وقد أقيمت اتصالات وثيقة مع لجنة مكافحة الإرهاب والأقسام القانونية في المنظمات ذات الصلة.

ويواصل مجلس أوروبا العمل على دعم الديمقراطية والمجتمع المدني وتطبيق أساليب فعالة للإدارة. وتوفر

بصورة نشطة في إقامة البنية الجديدة للعلاقات الدولية. وعلى الرغم من أن مجالات مسؤوليتها لا تتلاقى، فإننا نقوم بعملية تداول الأفكار من خلال رئاستنا المتوازنة. ونحاول بناء تفاهم مشترك، لا تتسع له النهج الضيقة المتبعة على مستوى التكتلات لحل مشاكل التنمية العالمية. بل إن هذه النهج خطيرة في حقيقة الأمر وتأتي بنتائج عكسية.

وبتلك الروح تحديداً، نرحب بهذه الفرصة لتحليل مستوى التعاون بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة. ونرحب بالتقرير الذي أعده الأمين العام (A/61/256). كما نود أن ننتهز هذه الفرصة للترحيب بالمسؤولين الكبار من مجلس أوروبا ووفود جمعيته البرلمانية الذين يقومون برحلة خاصة إلى نيويورك للمشاركة في مناقشة الجمعية العامة لهذا البند من بنود جدول الأعمال.

والتعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا مثال للعلاقات الإيجابية قديمة العهد بين المنظمات الدولية. والاجتماعات الدورية الرفيعة المستوى وتزايد إسهامات مجلس أوروبا في الأحداث الكبرى للأمم المتحدة والنقاش المكثف والمتواصل في الجمعية البرلمانية لمسألة التعاون مع الأمم المتحدة، كلها تطورات حديثة تظهر الرغبة الكبيرة لدى المنظمتين في توثيق التعاون.

وأعلنت البلدان الأعضاء في مجلس أوروبا خلال مؤتمر القمة الثالث المعقود في وارسو عام ٢٠٠٥ التزامها بتعزيز التعاون بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة. وثمة توافق كامل بين مقاصد الأمم المتحدة ومقاصد مجلس أوروبا فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية الدولية والتشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وتنميته. وعلى المستوى الإقليمي، يجري تحقيق تلك المقاصد بالجهود المبذولة لتجسيد القيم العالمية التي تتقاسمها

الفعال للتجارة والتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. وقد تنامت سلطة هذه المنظمة بشكل ملحوظ، وانخراطها في التفاعل الأوروبي أخذ بالازدياد.

وبصفة روسيا رئيسة للمنظمة، فإنها تبذل قصارى جهدها لتعزيز فعاليتها وتطوير نتائجها العملية لمصلحة الدول الأعضاء. وجهودنا تستهدف القيام بمهام محددة في مجالات مختلفة، بينها المواصلات والاتصالات والطاقة والسياحة والحماية البيئية. وحالات الطوارئ ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومنع تفشي الأمراض المعدية الخطيرة. ويجري أيضا اتخاذ خطوات هامة بهدف الإشراك الفعال للأقاليم والسلطات المحلية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. وإننا نسعى لجعل المنظمة أكثر اجتذابا لمشاريع الأعمال في المجتمعات الصغيرة.

ويشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/61/L.4 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود"، تحت البند الفرعي (د) من البند ١١٨ في جدول الأعمال، المقدم من جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود، فضلا عن دول أخرى مهتمة به. ويهدف مشروع القرار هذا إلى المزيد من توثيق التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية. وهو يعكس التقدم الكبير المنجز إلى جانب الزخم الذي حققته المنظمة منذ اعتماد القرار السابق حول هذا الموضوع. كما يولي المشروع تركيزا خاصا لأولويات عمل المنظمة. ومن المؤكد أن نص مشروع القرار سيعطي زحما إضافيا لتطوير التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي والأمم المتحدة، فضلا عن تنشيط عمل المنظمة ليكون أكثر مواءمة للوقائع الاجتماعية الاقتصادية الجديدة.

أود أن أشكر بصدق جميع الدول الأعضاء في المنظمة على روح التعاون التي أظهرتها في سياق الأحداث

الاجتماعات الثلاثية الدورية الرفيعة المستوى بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إسهاماً مهماً في معالجة هذه القضايا.

ومن بين أولويات رئاسة روسيا لمجلس أوروبا تشجيع التسامح والتفاهم المتبادل بتطوير الحوار والتعاون في مجالات الثقافة والتعليم والعلوم والشباب والرياضة. ويتفاعل مجلس أوروبا بصورة نشطة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بوسائل من ضمنها إيجاد منبر مفتوح للتعاون بين المنظمات لمصلحة الحوار بين الثقافات.

وقد قررت اللجنة الوزارية التابعة لمجلس أوروبا خلال رئاسة روسيا تأييد مبادرة تحالف الحضارات.

نعتقد أن تطوير التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا سيُسهم في تحقيق السلام والأمن وحماية حقوق الإنسان، ليس في أوروبا فحسب، وإنما في العالم كله. ومشروع القرار حول هذا التعاون، الذي سنقدمه قريبا إلى الجمعية العامة للنظر فيه، يعزز كليا تلك الأهداف. وتنوّه هذه الوثيقة بإسهام مجلس أوروبا في مجالات مثل مكافحة الإرهاب والجريمة، وتطوير الديمقراطية والإدارة الفعالة. فهي تشجع التفاعل بين المنظمتين وتدعو إلى المزيد من التطوير لذلك التفاعل. واعتماد مشروع القرار سيسهم في توثيق العلاقة بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا ويعزز التنفيذ الأكثر فعالية لأهدافهما.

وختاما، أود أن أدعو جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة إلى تأييد وترسيخ التعاون بين المنظمتين.

وأود الآن التركيز على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، التي تتولى روسيا رئاستها حاليا. وخلال ١٥ عاما من وجودها، حققت منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود قدرا كبيرا من النجاح في تحقيق هدفها الأساسي: التعزيز

لكنه لا يمكن القيام ببعض هذه الأنشطة إلا إذا توافر المزيد من التمويل. وقد يساعد في ذلك دفع التبرعات المتأخرة وزيادة التمويل عن طريق المساهمات الطوعية. وانتقال مكاتب المنظمة ومسكن أمينها العام إلى مبناها الجديد من شأنه أن يريح الوضع المالي جزئياً.

وعلى الرغم من الضائقة المالية للمنظمة، فإن عملها منظم بكفاءة على يد ثلثة صغيرة من الخبراء الذين يعملون بقيادة أمينها العام العالي الكفاءة. وتستحق مكتبها ومرافقها الممتازة مزيداً من التحسين. ويمكن للمنظمة أن تعمل بمثابة مركز لتوثيق القانون الدولي لمصلحة الدول الآسيوية والأفريقية.

إننا متفائلون بأن المنظمة ستحقق في السنوات المقبلة نجاحاً أكبر في النهوض بالمصالح المشتركة لتلك الدول. ولا يساورنا شك في أن التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة سيزداد قوة. ونحن نتمنى للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية كل نجاح في عملها المستقبلي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا، الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/61/L.6.

السيد مانثوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): سأركز على البند الفرعي (ك) من البند ١٠٨ من جدول الأعمال حول "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي". كما تعلم الجمعية العامة، هناك مشروع قرار حول التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يقدم مرة كل سنتين في جلسة عامة. وكما سيتذكر الأعضاء، كان مشروع القرار الأخير في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. والقرارات التي يتم اعتمادها لكل منظمة هي قرارات تصدر بتوافق في الآراء عموماً. تلك كانت الحال دائماً بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي، ونرى بشدة أنها ينبغي أن تبقى كذلك.

التي جرت أثناء رئاستنا، كما أشكر الوفود التي شاركت بصورة بناءة في المشاورات حول نص المشروع. ونأمل أن يتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند، الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/61/L.5.

السيد أنور (الهند) (تكلم بالانكليزية): إن الهند، التي تتولى رئاسة المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية هذا العام، يسرّها أن تتولى عرض مشروع القرار A/61/L.5 حول التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية.

وقد احتفلت هذه المنظمة بيوبيلها الذهبي في نيسان/أبريل هذا العام في مقرها في نيودلهي. وعلى مدى ٥٠ سنة مضت، اكتسبت المنظمة مكانة فريدة في سياق توفيق التعاون القانوني بين الدول الآسيوية والأفريقية. وتعتبر مؤتمراتها السنوية أحداثاً كبرى. وقد حظيت، دورتها في نيودلهي في نيسان/أبريل هذا العام بحضور واسع. وأثبت تبادل الآراء الذي جرى حول مسائل معاصرة من القانون الدولي أنه مفيد جداً للمشاركين.

وقد أصبحت تقارير المنظمة والإعلانات التي أقرتها في دوراتها السنوية مصدراً هاماً لتطوير القانون الدولي. وهي تعمل على تحديد المصالح المشتركة لأفريقيا وآسيا فيما يتصل بالمسائل قيد النظر في الأمم المتحدة والهيئات العالمية الأخرى.

ونود تشجيع المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية على توسيع أنشطتها. ويمكن القيام بذلك عبر برامج تدريبية خاصة للنهوض بالتعليم وإثراء الخبرات في الاستشارات القانونية في مجال القانون الدولي؛ واستحداث كراس لتدريس القانون الدولي في الجامعات؛ وتقديم منح للطلبة الآسيويين والأفارقة للدراسات العليا في القانون الدولي؛ ونشر كتب مخصصة للقانون الدولي، تكون مفيدة لآسيا وأفريقيا.

الدولي مع البرلمانات الوطنية لم تطلع عليها الدول الأعضاء من خلال وثيقة رسمية للأمم المتحدة، نعتزم حذف آخر جملة ووضع نقطة بعد العبارة التي تنتهي بـ "أعمال الأمم المتحدة". ومن ثم يصح نص الفقرة السابعة من الديباجة على النحو التالي:

"وإذ تحيط علما بالتوصيات الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني فيما يتعلق بإشراك البرلمانين بصفة أكثر انتظاما في أعمال الأمم المتحدة".

وبهذا التعديل الطفيف، إيطاليا واثقة بأن هذا القرار الهام يمكن اعتماده بالإجماع اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا الذي سيعرض أيضا مشروع القرار A/61/L.6.

السيد موتش (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أهنيئ الأمين العام على تقديمه، كالعادة، تقريراً مفصلاً عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الذي هو موضوع هام بالنسبة لرومانيا. اسمحوا لي أن أتطرق بإسهاب للبند المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. وفي هذا الصدد، تعرب رومانيا عن ارتياحها لمشروع القرار الخاص بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود الذي قدّمته إيطاليا لتوها. وأود في الوقت نفسه أن أهنيئ الاتحاد الروسي، الرئيس الحالي لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، لنجاحه في التشجيع على اتخاذ القرار. إن منطقة البحر الأسود الآن منطقة فيها إمكانات هائلة للعديد من أوجه التعاون والتنمية الاقتصادية. ولهذا السبب ترى رومانيا أنه قد حان الوقت المناسب لتركيز الأمم المتحدة بصورة أكبر على التعاون في حوض البحر الأسود. إن القرار

وقد أخذت إيطاليا المبادرة بتقديم مشروع القرار هذا العام لمناقشته في الجمعية العامة، بصفتها تتولى رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي حالياً. وقمنا، مع مجموعة كبيرة من بقية الدول الأعضاء - التي تتزايد أعدادها دقيقة بعد دقيقة - قدمنا مشروع القرار A/61/L.6. ويسرني أن أذكر أن قائمة المتقدمين لا تزال مفتوحة للتوقيع على مكتب الأمانة العامة في هذه القاعة.

إن لكل مشروع جديد يهدف - وينجح عادة فيما يهدف إليه - إلى المضي قدماً بشراكة الأمم المتحدة - الاتحاد البرلماني الدولي، كما أثبت التعاون المتنامي بين المنظمين على مدار السنين. ومشروع القرار هذا العام مستلهم من المقررات المتخذة في المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية عام ٢٠٠٥، وتقرير الأمين العام ومن رؤية رئيس الاتحاد البرلماني الدولي حول إقامة شراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة ومنظمتها.

تستند فقرات منطوق القرار بصورة كبيرة إلى اللغة المستعملة في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وهي كذلك بإيجاء من فكرة زيادة تعزيز الجانب البرلماني من عمل الأمم المتحدة، ضمن الموارد المتاحة، بوصفه متماهماً لطبيعتها الحكومية الدولية التي لا جدال فيها. وينبغي أن ينظر إلى أهمية تعزيز الجانب البرلماني من عمل الأمم المتحدة في إطار الوضع الدولي الراهن والدور الذي تقوم به البرلمانات الوطنية في عملية اتخاذ القرار من قبل حكوماتنا والمركزية التي تعلقها على النظام المتعدد الأطراف، ومن ضمن ذلك، على الأمم المتحدة.

ونتيجة للمشاورات التي قمنا بها مؤخراً مع عدد من الدول الأعضاء المعنية، بهدف أخذ همومها بعين الاعتبار، أود أن أقترح تعديلاً صغيراً على الفقرة السابعة من الديباجة. ولأن نتائج المشاورات الموسعة التي أجراها الاتحاد البرلماني

سلامة واستقرار منطقة البحر الأسود بالنسبة للأمن الأوروبي.

وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بخطة التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود والاتحاد الأوروبي التي ستقدم للجنة الأوروبية بهدف زيادة اشتراك الاتحاد الأوروبي بمنطقة البحر الأسود الكبرى، خاصة في مشاريع التنمية الاقتصادية والديمقراطية. علينا أن نزيد من أهمية منطقتنا في خطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي لديها القدرة والإرادة اللازمين لتقوية تعاوننا وللإسهام في تعزيز مستقبل التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. فكلهم واثقون من أن العلاقات التي نقيمها داخل المنطقة يمكن أن تصبح قصة من قصص النجاح. ويعتمد ذلك علينا بوصفنا الأطراف المعنية مباشرة، ولكن أيضا على أصدقائنا في جميع أنحاء العالم.

(تكلم بالفرنسية)

الآن أود أن أعود إلى مهمة عرض مشروع القرار. وأتكلم بصفتي ممثلاً للبلد المضيف للمؤتمر الأخير لقمة رؤساء دول وحكومات المنظمة الدولية للفرانكفونية. ويشرفني أن أتكلم نيابة عن مقدمي مشروع القرار وأن أطرح مشروع القرار رقم A/61/L.7 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية". وأرى أن مهمتي لها مقومات النجاح لأنها تتم في ظل رئاسة الجمعية العامة التي ارتباطها بالعالم الناطق بالفرنسية معروف حق المعرفة.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام لجودة التقرير الوارد في الوثيقة رقم A/61/256، التي تم إعدادها بموجب البند ١٠٨ من جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى". إن الجزء ياء من التقرير، المتعلق بالمنظمة الدولية للفرانكفونية،

الذي نستعد لاتخاذها ينطلق من مثل هذا التوقع، ومن ثم نرحب به أشد الترحيب. لكن علينا أن نعترف بأن الانطلاقة النامية لمنطقة البحر الأسود في المجالين السياسي والاقتصادي تعوقها، إلى حد كبير، الصراعات الطويلة الأمد التي تزداد سوءاً ببطء ولكن بشكل مطرد. إن هذه النزاعات المزمنة تؤثر في حياة وتطلعات الملايين من البشر. نحن فيهم أولئك الذين يعيشون في الأقاليم الانفصالية في هذه المنطقة. لا أود الإسهاب في الحديث عن هذه الصراعات والتحديات المتعددة التي تخلقها لأن هناك منظمات إقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تولي اهتماماً أكبر لهذه القضايا التي ستناقشها الجمعية العامة بمزيد من التفاصيل في موعد لاحق من هذا العام. لكنني أود أن أشير إلى أن جماعة دول البحر الأسود تستطيع عمل المزيد للتخفيف من هذه المشاكل. علينا أن نخرج مما يبدو الآن أنه حلقة مفرغة. إن تحسين الظروف الاقتصادية للمنطقة بكاملها سوف يخلق أساساً أفضل للتعامل مع قضايا الأمن، لكن لا يمكن مواصلة تعاون اقتصادي نموذجي في ظل المشاكل السياسية والأمنية القائمة. علينا أن نركز على ما هو هام حقيقة بالنسبة للناس في المنطقة المحيطة بالبحر الأسود، بل وبالنسبة للناس في جميع أرجاء العالم. وهناك مستقبل مشجع وآمن ومستقر ومزدهر لبلدان المنطقة ومواطنيها. وتوجد فرص اقتصادية هائلة، لكن إذا كان لها أن تستغل استغلالاً تاماً، فقد حان الوقت لمعالجة التحديات الأمنية بصورة حازمة في العديد من مناطق حوض البحر الأسود. وحقوق الإنسان شروط أساسية مسبقة ويجب الوفاء بها واحترامها بشكل تام في أثناء ذلك. وترى رومانيا أن منطقة البحر الأسود الأوسع نطاقاً ينبغي اليوم النظر إليها من منظور أوسع. فمن الضروري أن نفتح أبواب التعاون في منطقة البحر الأسود. وبفضل الجهود المبذولة خاصة أثناء رئاسة اليونان، اعترف الاتحاد الأوروبي بأهمية

إطار ولايتها، في عمل الأمم المتحدة وفي تحقيق الأهداف السامية مثل تعزيز السلم، والديمقراطية، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، والتنمية العادلة للجميع. هذه بعض الأسباب التي تجعل من دواعي سروري أن أوجه دعوة إلى الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالنيابة عن المنظمين، ليمنحوا دعمهم الكامل لمشروع القرار A/61/L.7.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة

الآن لممثل أوكرانيا، الذي سيتكلم باسم أذربيجان، وجورجيا، ومولدوفا، وأوكرانيا (غوام).

السيد خاندوغي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية):

يشرفني أن أتكلم اليوم باسم بلدان غوام وهي أذربيجان، وجورجيا، ومولدوفا، وأوكرانيا.

على مدى السنوات القليلة الماضية، اتسع نطاق التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة اتساعاً كبيراً، وتعزز وتطور بأفضل السبل البناءة. وبلدان غوام تؤمن إيماناً راسخاً بأن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ينبغي أن تكمل إحداها الأخرى على نحو متناغم مستخدمة مزاياها المقارنة.

إننا على ثقة من أن أنشطة المنظمات الإقليمية يمكن أن تعزز وتدعم طائفة متنوعة من الأهداف ذات الأهمية الحاسمة للأمم المتحدة، مثل تسوية الصراعات، وصون السلم والأمن، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب والجريمة عبر الحدود الوطنية، ودعم التنمية الاقتصادية.

واسمحوا لي أن أتطرق إلى مسائل تتسم بأهمية خاصة لبلدان غوام وهي التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، وكذلك التعاون الناشئ بين الأمم المتحدة وبلدان غوام نفسها.

ينصف ثراء وقوة الصلات القائمة على مرّ الزمن بين هذه المنظمة ومنظمة البلدان الناطقة باللغة الفرنسية.

وأود كذلك أن أعرب بهذه المناسبة عن التقدير للأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكفونية، الرئيس عبده ضيوف، لتفانيه وجهوده المتواصلة لتعزيز دور كل من المنظمة الدولية للفرانكفونية وتطوير علاقاتها مع الأمم المتحدة.

مشروع القرار يشتمل على ديباجة من ١٠ فقرات، ومنطوق يشتمل على ١٨ فقرة. تذكّر الديباجة بالمبادئ التي يستند إليها التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية. كما أنها تعكس أهمية التعاون الإقليمي في العلاقات المتعددة الأطراف، وإحلال الديمقراطية وسيادة القانون وتعزيزه، والحصول على التكنولوجيا الجديدة ووضعها في خدمة التنمية المستدامة، واحترام التنوع الثقافي واللغوي والحوار بين الثقافات والحضارات.

يعكس المنطوق المساهمة الإيجابية والبناءة للمنظمة الفرانكوفونية في أعمال الأمم المتحدة، والتعاون بين المنظمين في مجال منع نشوب الصراعات ومجالات أخرى ذات اهتمام متبادل، إضافة إلى الدور الذي اضطلعت به المنظمة الفرانكوفونية في المؤتمرات الدولية التي عقدت برعاية الأمم المتحدة. ويرحب المنطوق أيضاً بالعمل الذي تم إنجازه في بوخارست في مؤتمر القمة الحادي عشر للفرانكوفونية بشأن موضوع له أهمية كبيرة وملح ألا وهو التكنولوجيا الجديدة في خدمة التعليم. كما أنه يشير إلى التعاون بين المنظمة الفرانكوفونية والأمم المتحدة، وبين المنظمة الفرانكوفونية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وذلك بهدف تحقيق التنمية والقضاء على الفقر.

وفي الختام، فإن المنظمة الفرانكوفونية التي انضم إليها اعتباراً من الشهر الماضي ما لا يقل عن ٦٨ دولة وحكومة بصفة أعضاء أو مراقبين، ترمع أن تزيد من إسهامها، في

وإننا ندعو إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ومقررات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الصراعات في ناغورنو كاراباخ في أذربيجان وأبخازيا في جورجيا، وكذلك قيام الأطراف المعنية بتنفيذ خطة لتسوية سلمية للصراع في جنوب أوسيتيا في جورجيا، كان عرضها رئيس جورجيا، ومبادرة رئيس أوكرانيا بشأن تسوية الصراع في المنطقة الواقعة عبر نهر دنستر في مولدوفا من خلال الديمقراطية.

إن بلدان غوام تعلق أهمية كبيرة على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونظراً للمساحة الجغرافية الشاسعة التي تغطيها المنظمة، واتباعها نهجاً شاملاً حيال الأمن، بما في ذلك الأمن السياسي والعسكري والإنساني، والأبعاد الاقتصادية والبيئية، وما لديها من مؤسسات وعمليات وآليات فهي تسهم إسهاماً إضافياً في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

وأوجدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على مر السنين تماسكاً سياسياً وتشغيلياً إزاء التهديدات الناشئة للأمن والاستقرار. وتلتزم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالمساعدة على تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مجال الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. كما أن التعاون جارٍ في مكافحة الجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والبشر؛ وأوجه التآزر هذه تتواجد في مجال إشاعة الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ونرحب كذلك بالنتيجة العملية الملموسة للتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة ومنسق الأنشطة الاقتصادية والبيئية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هذا التعاون الذي اتخذ شكل المشاريع المشتركة. ونؤيد كذلك تطوير التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجالات تسوية الصراعات، وإدارة الأزمات، وإعادة التأهيل في فترة ما بعد الصراعات، حيث

إن إعلان كييف بشأن إنشاء منظمة بلدان غوام للديمقراطية والتنمية الاقتصادية، الذي تم توقيعه في أيار/مايو ٢٠٠٦، سجل مستوى جديداً من عمليات التكامل في بلدان غوام. وبتوقيع هذا الإعلان، أكد رؤساء جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا رغبة هذه الدول في تعزيز الديمقراطية، والاستقرار والأمن، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومكافحة الإرهاب الدولي، والانفصالية العدوانية والتطرف، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتعميق التكامل الأوروبي، وتحقيق التنمية المستدامة ورفاه الشعوب، وكذلك حسم الصراعات التي طال أمدها.

إن بلدان غوام ترى أن حفظ السلم جزء هام جداً من شراكة الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك تسوية الصراعات، وأنشطة ما بعد الصراع وبناء السلم. وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة تعزيز مثل هذا التعاون من حيث إيجاد حلول للصراعات التي طال أمدها في أراضي جورجيا وجمهورية مولدوفا وأذربيجان التي نشأت خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي، وبشكل خاص الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اتخاذ خطوات عملية لتسوية هذه الصراعات، التي هي من أخطر العراقيل التي تعيق تحقيق الاستقرار والديمقراطية والازدهار الاقتصادي في منطقتنا.

وفي هذا الصدد، فإن الدول الأعضاء في غوام ممتنة لتلك الدول التي أيدت إدراج بند جديد في جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة بعنوان "الصراعات الطويلة الأمد في منطقة غوام والآثار المترتبة عليها بالنسبة للسلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي". لقد كانت خطوة هامة ستساعدنا في تركيز اهتمام المجتمع الدولي على الحاجة إلى اتخاذ خطوات أكثر فعالية بغية إحراز التقدم في تسوية الصراعات في أراضي أذربيجان وجورجيا ومولدوفا.

والأمن الدوليين وكفالة إحداث تأثير حقيقي على الأرض، تظل غوام ودولها الأعضاء ملتزمة باستمرار تحسين التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بابوا غينيا الجديدة، الذي سيتكلم باسم منتدى جزر المحيط الهادئ.

السيد آسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ، التي مقرها في نيويورك، وهي أستراليا وبالاو وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجمهورية جزر مارشال وساموا وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وبلدي بابوا غينيا الجديدة.

بداية، أشكر الأمين العام على تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى (A/61/256 و Add.1). وتركز مداخلتي على البند الفرعي ١٠٨ (ص) من جدول الأعمال، "التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ".

الموضوع الذي اختارته رئيسة الجمعية العامة للدورة الحادية والستين "تنفيذ شراكة عالمية من أجل التنمية" موضوع مناسب جداً في سياق مداولاتنا بشأن هذا البند من جدول الأعمال. فقاعدة مواردنا الاقتصادية المحدودة وموقعنا النائي في المحيط الهادئ، بالإضافة إلى افتقارنا إلى الخبرة الفنية والقدرة المؤسسية والإدارية والموارد المالية اللازمة لمواجهة التحديات المتعددة الجوانب العديدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين ذات الصلة، تحتم علينا أن نتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين.

لقد اكتسب التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ زخماً في السنوات الأخيرة. بيد أنه يوجد مجال لتقوية علاقتنا والبناء على التقدم الذي أحرز حتى الآن.

تراكم لدى المنظمة تجربة وخبرة فريدتان عن طريق مؤسساتها المتخصصة ووجودها الميداني.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى موضوع التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. إن غوام ترحب بالتعاون المتعاضد، كما ونوعاً، في ما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. لقد شهدنا في السنوات الأخيرة زيادة في نشاطات المنظمة ومساهمة أكثر إيجابية في مجال تعزيز الاقتصاد والأمن والاستقرار في المنطقة. وما زالت المنظمة توسع نطاق جهودها لتعزيز التعاون الإقليمي في مختلف الميادين، بما في ذلك الطاقة، والنقل، والتجارة والتنمية الاقتصادية، والمصارف والتمويل، والاتصالات، والحماية البيئية، ومجالات كثيرة أخرى.

ونظراً لأن مسألة أمن الطاقة هي من أهم المسائل لأوروبا اليوم، تكتسي منطقة البحر الأسود وبحر قزوين أهمية خاصة بالنسبة للأمن وللأستقرار في نقل موارد الطاقة إلى أوروبا. ودول أذربيجان وأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا (غوام) مستعدة للمشاركة بنشاط في تشجيع مشاريع الطاقة في إطار منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود. ونحن مقتنعون أيضاً بأن دول منظمة التعاون ينبغي أن توفر دعماً فعالاً لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة الإرهاب وحل الصراعات التي طال أجلها في المنطقة ومكافحة الجريمة العابرة للحدود. ومن الضروري تنسيق أنشطة دول المنظمة مع البرامج المقابلة التي تدعمها الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو).

وقيام تعاون أفضل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية عمل مستمر. والآن، تتوفر لنا خبرة عملية كبيرة للبناء عليها. وفي إطار الهدف الشامل المتمثل في تعزيز السلم

وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ونحن مدينون لهذه الوكالات على التزامها وخدماتها في التصدي لتحديات التنمية التي تواجهها يومياً.

ويرد في تقرير الأمين العام مزيد من الأمثلة على التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ. ومن بين هذه الأمثلة البعثة الناجحة في بوغانفيل، وذلك بفضل بعثة مراقبي الأمم المتحدة بوغانفيل وإدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ ووضع مقترحات مشتركة مكاملة لجهود حكومة جزر سليمان، وبعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان؛ والدور الحيوي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وجهود وكالات الأمم المتحدة في الاضطلاع ببرامج ومبادرات هامة في منطقتنا.

وتكمل هذه البرامج الأنشطة المنصوص عليها في خطة المحيط الهادئ، التي تمثل إطاراً عاماً للتعاون بين بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ. وخطة المحيط الهادئ تعني بالأمن والحكم الرشيد والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في منطقتنا.

ولما كانت بلدان منتدى المحيط الهادئ أعضاء متساوين في الأمم المتحدة، فإنها تستحق أن تستمع إليها منظومة الأمم المتحدة بإنصاف، وهو ما يتجسد في وجود الأمم المتحدة في هذه البلدان وتقديمها دعماً جيد النوعية لجهودنا الإنمائية. ووجود الأمم المتحدة في بعض دول المحيط الهادئ، مثل بالاو وتوفالو وتونغا وجزر مارشال وفانواتو وكيريباتي وناورو وولايات ميكرونيزيا المتحدة، وجود محدود جداً أو غير موجود على الإطلاق. وهذا يجعل من

واتضح هذا من زيادة التفاعل والتعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ ووكالات مجلس المنظمات الإقليمية الأخرى في المحيط الهادئ، مثل برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، ولجنة العلوم الجيولوجية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ، وأمانة مجتمع المحيط الهادئ، ووكالة منتدى مصائد الأسماك. أما إعلان باريس بشأن فعالية المعونة فيشكل المظلة الشاملة لاستراتيجية الأمم المتحدة في منطقة المحيط الهادئ. ونرحب باستراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة المحيط الهادئ التي ستعلن قريباً، وبإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

وفي ذلك الصدد، نشجع على استمرار عقد مشاورات منتظمة بين أمانة متدانا والأمم المتحدة، كما نشجع مشاركة الأمم المتحدة في اجتماعات قادة منتدى جزر المحيط الهادئ، بغية رعاية شراكة أوثق من خلال تقاسم المعرفة والتعاون بشأن ميادين استراتيجية رئيسية، مثل الإرهاب، والسلم والأمن الدوليين، والتجارة.

ولدينا رغبة جماعية في تقوية هذه العلاقات في المجالات التي نحتاج فيها إلى شراكة لمواجهة التحديات المتزايدة باطراد التي تواجهنا، بما فيها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥؛ وتنفيذ برنامج تنميتنا المستدامة، بما في ذلك التنفيذ الكامل والفعال لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛ والإسهام إيجابياً في السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب والتصدي للتحديات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي مقدمة الشراكة بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ تكمن وكالات التنمية الأربع عشرة التابعة للمنظمة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان،

السيدة فيراري (سانت فنسنت وجزر غرينادين)
(تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أدلي ببيان، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، في هذه المناقشة بشأن البند الفرعي (هـ)، "التعاون بين الأمم المتحدة و الجماعة الكاريبية" من البند ١٠٨ من جدول الأعمال.

أود أولاً، أن أؤكد مجدداً عن تقدير الجماعة الكاريبية للدور الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في ظل أوقات صعبة مر بها ذلك البلد. وتجدد الجماعة الكاريبية تأكيد دعوتها إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتوجيه اهتمامها نحو مساعدة هايتي في ما تبذله من جهود إنمائية.

وما فتئت الجماعة الكاريبية تنتهج مجموعة من النهج بغية تحقيق التفاعل الإيجابي مع الوكالات والمؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بغية تلبية الاحتياجات الإنمائية للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وتتميز هذه الترتيبات المؤسسية بقدر كبير من المرونة الرامية إلى تمكين المنطقة من تحقيق الاستفادة القصوى من كفاءات منظومة الأمم المتحدة وقدراتها ومزاياها النسبية.

ولا تزال الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تحصل على ما توفره مختلف وكالات الأمم المتحدة من موارد تقنية وتدريبية، واستشارية، وتشغيلية ومالية لفرادى البلدان والمجموعات دون الإقليمية، فضلاً عن أمانة الجماعة الكاريبية ومؤسساتها الأخرى ذات الولايات والمسؤوليات على نطاق المنطقة.

وقد شكلت أيضاً المؤتمرات المواضيعية التي عقدتها منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الدورات الاستثنائية للجمعية العامة - على سبيل المثال مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، ومؤتمر المتابعة بشأن تمويل التنمية، والدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - منتديات مركزية

الصعب على هذه البلدان تلقي الدعم اللازم لإحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوفاء بالتعهدات والالتزامات الأخرى المتفق عليها دولياً.

ومع ذلك، فنحن ممتنون للقرار الذي اتخذته الأمين العام بإنشاء وجود للأمم المتحدة في هذه البلدان وتوسيع وجود المنظمة في جزر سليمان من خلال المشاركة النشطة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى. ونشكر الأمين العام على مبادرته الهامة، ونثق بأن الإجراءات الرسمية الضرورية ستكتمل في أسرع وقت ممكن.

ويجب أن يرى شعبنا الأنشطة على الأرض، وهي الأنشطة التي تفعل عملياً رؤياً قادة بلدان المحيط الهادئ المتمثلة في جعل منطقتنا محترمة بسبب نوعية الحكم فيها والإدارة المستدامة لمواردها والتزامها التام بالقيم الديمقراطية، ودفاعها عن حقوق الإنسان. ويجب أن يشارك شعبنا في الأنشطة والمشاريع التي توفر له الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ولتحقيق هذه الغاية، من المهم أن يتصدى المجتمع الدولي بسرعة للتحديات التي تواجهها في مجالي الاتصالات والطاقة، وأن يوفر فرصاً اقتصادية بديلة تدعم وتعزز الإدارة المستدامة للموارد الشحيحة.

والاضطلاع بمشاريع وبرامج ملموسة تلبي هذه الشواغل وتحسن مستوى معيشة الشعب اختبار سريع لجدوى هذه الشراكات. ويجب أن ندير مواردنا على نحو مستدام وأن نحسن عملية اتخاذ القرارات لتحقيق نتائج ونتجنب إيجاد بيروقراطية مرهقة لا داعي لها ولا تأثير لها في إقامة مشاريع ملموسة في مجتمعاتنا الجزرية.

ولتقوية التعاون المستمر بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ، سنقدم مشروع قرار معنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ". وسنكون ممتنين جداً لدعم جميع الوفود باعتماد مشروع القرار بالإجماع.

الرعاية والعلاج، ونهج الوقاية المتكامل المتعدد القطاعات، وزيادة مكافحة الأمراض المزمنة غير المعدية، ورصد أثر الظلم الاجتماعي على التنمية البشرية والاجتماعية داخل الأفطار وفي ما بينها، مجال الأولوية السادس.

إن الجماعة راضية عن استجابة وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بتلك المجالات ذات الأهمية الحاسمة لتنمية المنطقة، وهي تعول على مواصلة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة.

وتولي الجماعة الكاريبية أيضا أهمية بالغة لمسألة الجريمة والأمن. فاستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أنشطة إجرامية غير مشروعة، في سائر أنحاء منطقة البحر الكاريبي دليل واضح على الحاجة إلى وضع برنامج استراتيجي متكامل ومستدام. بمرور الوقت، لمواجهة ازدياد توافر الأسلحة النارية غير المشروعة.

وبالإضافة إلى ذلك، عانت المنطقة من آفة تنامي زراعة المخدرات، وإنتاجها، واستخراجها، وصنعها، وتطويرها، والاتجار بها وإعادة شحنها، على نحو غير مشروع. ويمكن لهذه الآفة، المقترنة بأنشطة غسل الأموال، أن تقوض اقتصادات بلداننا. وقد كان لمبادرات مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بشراكة مع غيرهما من الهيئات الإقليمية والدولية، أثر حاسم في المنطقة. وبالنظر إلى الدور الذي اضطلعت به هذه الوكالات في الماضي، فإن المنطقة تعتبر إن إغلاق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سيكون ضارا لها. وقد ناشد وزراءنا الإبقاء عليه، وتأمل منطقة الجماعة الكاريبية أن تلقى تلك المناشدات آذانا صاغية وأن تعيد الأمم المتحدة النظر في تلك الخطة.

وكما يرد في التقرير، لا تزال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقدم دعما تقنيا

لمناقشة المسائل الإنمائية ذات الأهمية الحاسمة، وصياغة توصيات متعلقة بالسياسات العامة وتعبئة الموارد. وتدل تلك الآليات على تنسيق الجهد اللازم لتيسير تساق أهداف المجتمع الدولي وأولوياته وقدراته مع الأولويات الإنمائية ذات الأهمية الحاسمة التي حددها الجماعة الكاريبية.

ووفقا للاتفاق الذي توصل إليه ممثلو الجماعة الكاريبية ومنظومة الأمم المتحدة في اجتماعهم هنا في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، سعت المنطقة إلى الحصول على دعم الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في العديد من المجالات ذات الأولوية. وقد تمثل أول هذه المجالات في تقديم المساعدة لتيسير تنفيذ السوق والاقتصاد الموحد للجماعة الكاريبية، لاسيما في المجالات المتعلقة بالبنية التحتية لسوق مشتركة لرأس المال، وقطاع الخدمات المالية والسياحة؛ ولتطوير برنامجي التكامل الوطني والتعليم العام، وتعزيز نظم الجماعة الكاريبية ومؤسستها القانونية.

أما مجال الأولوية الثاني فقد كان مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما في سياق الاستعراض العشري الذي تم في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ومتابعته. وشكلت الجهود الرامية إلى تنفيذ القرار ٢٢٤/٥٤، لا سيما لتعزيز نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة، مجال الأولوية الثالث.

فقد شكلت زيادة التعاون في مجال الحد من الكوارث وإدارتها، بما في ذلك إدارة خطر الفيضانات وبناء القدرات، ورسم خرائط لمناطق الخطر، وتقييم مواطن الضعف مجال الأولوية الرابع. وكان مجال الأولوية الخامس هو دعم تنفيذ خطة عمل فرقة العمل الإقليمية المعنية بالجريمة والأمن التابعة للجماعة الكاريبية. وشكلت مواصلة التركيز على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والحصول على

المستدامة، وتنفيذ كل من خطة عمل بربادوس، والإستراتيجية الدولية لموريشيوس. وفي هذا السياق، نود التسليم بتعزيز الوحدة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، من خلال توفير المزيد من الموارد الفنية لمساعدة المنطقة، وتعزيز برنامج دول منطقة البحر الكاريبي الجزرية الصغيرة النامية وتوفير موارد خاصة لتيسير تنفيذها في المنطقة. ونعتقد أن البرنامج، الذي أقره مؤخرا وزراء البيئة في الجماعة الكاريبية، قد يشكل إطارا يمكن استخدامه كأساس لوضع برنامج شامل للبيئة والتنمية المستدامة في دول منطقة البحر الكاريبي الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن أيضا أن يشكل أداة لتعبئة الموارد بصورة متكاملة وشاملة.

أما التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في مجال الأمن الغذائي فهو جار من خلال إسهام الحكومة الإيطالية في الصندوق الاستئماني لمنظمة الأغذية والزراعة الخاص بالأمن الغذائي. وبفضل هذا التعاون، استطاعت الجماعة تحسين برنامجها الإقليمي للأمن الغذائي، والتركيز على تنفيذ مبادرة جاعديو المتعلقة بالتغيير الهيكلي للقطاع الزراعي. وقد ساعد ذلك جميع الدول الأعضاء على وضع أطرها الذاتية المتوسطة الأمد المعنية بالقطاع الزراعي، وتحديد مشاريع استثمارية يمكن أن تحظى بدعم المصارف.

واضطلعت منظمة الأغذية والزراعة بدور ريادي، بالتعاون مع معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، في اتخاذ تدابير وقائية ضد انفلونزا الطيور، وتم، لذلك الغرض، وضع برنامج مدته ثلاث سنوات.

وترحب الجماعة الكاريبية بعلاقة التعاون الوثيق التي أقيمت بين برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وشراكة بلدان منطقة البحر الكاريبي المنبثقة عن الجماعة الكاريبية لمكافحة فيروس نقص المناعة

بلدان منطقة البحر الكاريبي. وتتطلع الجماعة الكاريبية إلى تكييف العمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع أمانة الجماعة الكاريبية، ومصرف التنمية الكاريبي وغيرهما من الوكالات الإقليمية لتحليل مسألتي وجهة وأهمية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وتعزيز السوق والاقتصاد الموحد للجماعة الكاريبية، وتعزيز الأسس الإحصائية للمنطقة، وقدراتها على التنبؤ الاقتصادي ووضع النماذج، وتحليل سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة والسياسات القطاعية.

وتعتزم المنطقة رفع مستوى تعاونها مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وقد سعت الجماعة الكاريبية إلى الحصول على دعم تلك الوكالة لتنفيذ برنامجها الإنمائي، وهي تعمل على إثبات جدوى معاملة الاقتصادات الصغيرة معاملة خاصة ومختلفة، في سياق المفاوضات التجارية لجولة الدوحة الإنمائية في منظمة التجارة العالمية، وفي مجالات الخدمات، والاستثمار، والمسائل الزراعية وغير الزراعية.

ولا تزال الجماعة الكاريبية تتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن تواصل الوكالتان تقديم دعم قيّم للمنطقة، لا سيما من خلال تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان لوضع وتنفيذ السياسات العامة والمعايير والقواعد، واعتماد المبادئ التوجيهية لصياغة سياسة شاملة، وتحديد المعايير الدنيا، ووضع الإطار القانوني لخدمات النماء في مرحلة الطفولة المبكرة.

وتتطلع الجماعة الكاريبية إلى مواصلة التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي قدم دعما كبيرا إلى منطقة البحر الكاريبي لتحقيق أهدافها في مجالي البيئة والتنمية

أوروبا، تقدر تقديرا عاليا التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون.

وفي كانون الأول/يناير ٢٠٠٦، قدم وزير خارجية بلدي، السيد كارل غوشت، إحاطة إعلامية لمجلس الأمن عن برنامج عمل رئاسة بلجيكا للمنظمة. وأكد الوزير من جديد التزامنا بالتعاون الوثيق، أثناء مشاركته في مناقشة مجلس الأمن، المنعقدة في أيلول/سبتمبر، تحت عنوان "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية في صون السلم والأمن الدوليين" (أنظر S/PV.5529).

وعقدت أمانتا المنظمين اجتماعات مثمرة على مستوى الموظفين في أيار/مايو وشاركت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مشاركة نشطة في الاجتماع الرفيع المستوى السابع بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وحضر عدد من ممثلي الأمم المتحدة الرفيعة المستوى اجتماعات وحلقات دراسية نظمتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الأمر الذي دلل على المستوى الوثيق للاتصالات والتعاون بين المنظمين.

وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٦، اعتمد المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إعلانا بشأن التعاون مع الأمم المتحدة. وأكدت المنظمة في الإعلان استعدادها لمواصلة أداء دورها كمنظمة إقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما في سياق إطار التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفقا لصيغته المعززة بموجب الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وقرار مجلس الأمن ١٦٣١ (٢٠٠٥). كما دعا المجلس الأمين العام، إلى اتخاذ إجراءات، بالتشاور مع الرئيس الحالي للمنظمة والمجلس الدائم حيثما اقتضى الأمر ذلك، لتعزيز التعاون في هذا المجال.

البشرية/الإيدز، لتنفيذ مشاريع إقليمية بتمويل من البنك الدولي. ومن المتوقع أن يتواصل هذا التعاون في مجالات أخرى مرتبطة بالصحة. وتتطلع المنطقة أيضا إلى إقامة شراكات استراتيجية مماثلة مع الوكالات ذات الصلة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار سعيها إلى معالجة مسائل الأمراض غير المعدية كالسكري والسمنة وارتفاع ضغط الدم، والتي اتفق رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية على أنه يجب معالجتها على وجه الاستعجال.

وفي الختام، جنت الجماعة الكاريبية فوائد كبيرة من التعاون المقيد على مر السنين مع وكالات منظومة الأمم المتحدة. وتتطلع الجماعة الكاريبية إلى مواصلة التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لتعزيز وتنفيذ الجهود الإنمائية في المنطقة.

وتجري حاليا مشاورات بين أمانة الجماعة الكاريبية وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية بشأن ترتيبات الاجتماع العام المقترح بين ممثلي الجماعة الكاريبية والمؤسسات المرتبطة بها وبين ممثلي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وتتطلع أمانة الجماعة الكاريبية إلى استضافة هذا الاجتماع في وقت مبكر من عام ٢٠٠٧.

وسوف نقدم في المستقبل القريب مشروع قرار بعنوان "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية"، ونأمل أن يحظى بتأييد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا، الذي سيتكلم بالنيابة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد فيريكي (بلجيكا) (تكلم بالانكليزية): إن بلجيكا، بوصفها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في

وتقديرنا للأمين العام على تقريره الهام والقيم وعلى دوره القيادي في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى في المجالات ذات الاهتمام المشترك. ونود أن نشيد بالأمانة العامة على دورها في إعداد التقرير، الذي يتضمن مساهمات من هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

وكما هي الحالة في الدورات السابقة، كرس الأمين العام تقريره لحالة تنفيذ البرامج والأنشطة في المجالات ذات الأولوية للتعاون والتي حددت بشكل مشترك بين المنظمين والوكالات والأجهزة التابعة لهما خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وكما يعكس ذلك التقرير، إن التقدم المحرز في التنفيذ تقدم مشجع. وبالنيابة عن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسستها المتخصصة، أود التأكيد للجمعية العامة أننا سنظل ملتزمين بالمهام المشتركة التي نسعى للاضطلاع بها.

وبوصفي الرئيس الحالي لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي، أود إبلاغ الأعضاء أن مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي" جرى تعميمه بين أعضاء الأمم المتحدة. وسن عقد مشاورات غير رسمية في الأسبوع المقبل حول نص المشروع. وأود اليوم أن أوجه اهتمام الجمعية العامة إلى فقرتين تتسمان بأهمية خاصة في منطوق مشروع القرار.

أولاً، يسلط مشروع القرار الضوء على جهود الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز دور المنظمة في منع نشوب الصراعات وبناء الثقة وحفظ السلام وتسوية الصراعات وإعادة التأهيل في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى الصراعات التي لها علاقة بمجتمعات إسلامية. وفي هذا الشأن، نود أن نؤكد أن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي سيستمر في أداء دور نشط في

ومن أجل إعطاء هذا التعاون الوثيق دعامة إضافية سيكون اعتماد قرار للجمعية العامة بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أمراً طيباً للغاية. بيد أن الجمعية العامة لم تستطع اعتماد قرار من هذا القبيل خلال الدورة التاسعة والخمسين أو الدورة الستين. وستستمر بلجيكا، بوصفها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون، في العمل من أجل اعتماد قرار خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان، الذي سيتكلم بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك بالنيابة عن منظمة التعاون الاقتصادي.

السيد محمّدوف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني اليوم أن أتكلم بالنيابة عن منظمين، وأعني هما منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة التعاون الاقتصادي. وأتولى حالياً رئاسة كلا المنظمين.

وبوصفي الرئيس الحالي لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة، فإنه يشرفني عظيم الشرف أن أحاطب الجمعية العامة بشأن بند جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي". وأود أن أنقل إليكم تحيات الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وأن أتمنى للجمعية العامة كل التوفيق في عملها خلال الدورة الحادية والستين. وأود أيضاً أن أتقدم بخالص الامتنان للرئيسة ولزملائها في مكتب الجمعية العامة على توجيه أعمال الجمعية توجيهها ناجحاً. ونحن على ثقة بأن أعمال الدورة ستدار بكل اقتدار تحت قيادتها.

لقد قرأنا باهتمام تقرير الأمين العام المتضمن في الوثيقة A/61/256. وهو يتضمن تفاصيل ثرية بالمعلومات عن التعاون الجاري بين منظميتنا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأود اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن خالص شكرنا

الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛ ومستويات التعاون بين هاتين الهيئتين موصوفة فيه على النحو اللازم.

إن أذربيجان، بصفتها تترأس حالياً مؤتمر وزراء الخارجية، على استعداد لتعميق مستويات التعاون القائمة بين الجهازين، في مواضيع الاهتمام الإقليمية فضلاً عن مواضيع الاهتمام العالمية. ونحن نتعهد للجمعية العامة بتعاون أذربيجان ومنظمة المؤتمر الإسلامي ودعمهما بصورة تامة ومستمرة.

وترى أذربيجان أن هناك قيمة كبرى للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي. والواقع أن لمنطقة منظمة التعاون الاقتصادي إمكانات واسعة النطاق ومزايا نسبية في عدد من المجالات، كالموارد البشرية والطبيعية والقدرات العلمية والصناعية، على سبيل التمثيل لا الحصر. ومنظمة التعاون الاقتصادي مستعدة للشروع في حوار بناء مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة، حول كيفية استكشاف هذه الموارد والاستفادة منها.

ونحن إذ ننعيم بهذه المزايا، نلتزم بمضاعفة جهودنا لتحويل منظمة التعاون الاقتصادي إلى منظمة أكثر توجهها إلى جانب الطلب، بنتائج اقتصادية ملموسة من شأنها أن تفيد الدول الأعضاء والمنطقة ككل. وفي رأينا، أنه ينبغي، لتحقيق الإمكانات غير المستفاد منها والنتائج الملموسة، أن نسعى إلى التعاون في مجالات أولوية، من قبيل النقل والتجارة والطاقة والزراعة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إنني أهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم جهود منظمة التعاون الاقتصادي في هذا الصدد.

وأود أيضاً أن أحيط الجمعية علماً بأن أذربيجان، بصفتها رئيسة منظمة التعاون الاقتصادي في العام الحالي، يسرها أن تقدم النص المتفق عليه لمشروع القرار (A/61/L.8)

هذه المجالات ضمن سعيها المشترك إلى إيجاد حلول لهذه المشاكل العالمية الهامة.

ثانياً، إن منظمتنا مطالبان بمواصلة التعاون الوثيق والمتعدد الأوجه في منع نشوب الصراعات وحلها وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. وفي هذا الصدد، تشجع الفقرة ٢ من منطوق مشروع قرار منظمة المؤتمر الإسلامي منظومة الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، على مواصلة وتوسيع التعاون مع الأجهزة الفرعية والمؤسسات المتخصصة المرتبطة بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ولا سيما في تنفيذ برنامج عملها لفترة العشر سنوات.

ويستعرض برنامج العمل ذو العشر سنوات لمنظمة المؤتمر الإسلامي أبرز التحديات التي تواجه العالم المسلم اليوم، مثل مكافحة الإرهاب والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا، والتعليم العالي والعلم والتكنولوجيا. ويتضمن برنامج العمل أيضاً السبل والوسائل اللازمة لمعالجة هذه المسائل العالمية بصورة موضوعية وواقعية، لكيما يكون برنامجاً قابلاً للتطبيق العملي وللعمل بموجبه لجميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي هذا الصدد، مع تطور برنامج عمل العشر سنوات، نتطلع إلى المستقبل، لتعزيز وتنسيق التواصل التعاوني المشترك بصورة أفضل مع الوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات الأمم المتحدة، في مجال اهتمام كل منها.

وأختتم بياني بنفس نبرة الأمل والتوقع التي اتسم بها كلامي في السنوات الماضية، الأمل في التعاون في المستقبل بين منظمتنا في كل مجالات الاهتمام المشترك، لما فيه صالح دولنا الأعضاء. ونعرب عن تقديرنا للأمين العام على تسليطه الضوء في تقريره على هذه الجوانب من التعاون الجاري بين

للتمييز والتعصب ضد الأديان كلها. ونرى أنه ينبغي تعزيز التنسيق والتعاون في هذا المجال بين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

والمجلس الأوروبي هو منظمة أخرى، تعمل أذربيجان كعضو فيها؛ ونولي كذلك أهمية بالغة لتعاوننا مع هذه المنظمة. ولما كان حل الصراع ليس في نطاق ولاية المجلس الأوروبي، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والمجلس الأوروبي يقتصر على الوقاية من الصراع. وفي هذا الصدد، نقترح الإبقاء على التعاون بين الأمم المتحدة والمجلس الأوروبي في مضمار حل النزاع، في مجالات كحماية حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية والبيئية والاجتماعية، فضلا عن الوقاية المبكرة وإزالة الآثار السلبية للصراعات.

وختاما، اسمحوا لي بأن أؤكد للجمعية أن أذربيجان ستبذل قصارى جهدها لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة بهذه المسائل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل غينيا - بيساو، الذي سيتكلم باسم مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

السيد كبرال (غينيا - بيساو) (تكلم بالفرنسية): يقر ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة الفصل الثامن منه، بدور المنظمات الإقليمية. وقد بلغ هذا الدور درجة من الأهمية لم يسبق لها مثيل أبدا، بل هو يتعاضد نظرا للطابع الإقليمي لأكثرية الصراعات. وهذا يلقي على عاتق المنظمات الإقليمية مسؤولية يجب عليها أن تتحملها وتضطلع بها.

ويصدق هذا، مثلا، على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي حالات متكررة، أثنى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، على دور هذه الجماعة.

يشرفني اليوم أن أتكلم باسم مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، التي يرأسها بلدي منذ شهر تموز/يوليه

الخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمتنا؛ الذي نعتقد أنه سيعتمد بتوافق الآراء.

وبصفتي ممثلا لبلدي، أود أن أقول إن أذربيجان تولي أهمية بالغة لتعاونها مع عدد من المنظمات الإقليمية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي هذا العام، استمر التعاون الوثيق بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتم تنظيم مؤتمرات وحلقات دراسية مشتركة وغيرها من الأنشطة، كما تم تنفيذ بعض المشاريع. ومن الأمور الهامة أن يعكس تقرير الأمين العام هذه التدابير والمشاريع.

وفي هذا العام، يمكن أن يشار إلى تحضير عملية بيئية ستجرى في أراضي أذربيجان المحتلة المنكوبة بالحرائق كمجال من مجالات التعاون الهامة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ووفقا للقرار ٢٨٥/٦٠، كمرحلة أولى من هذه العملية البيئية، قامت مجموعة خبراء دوليين برئاسة منظمة الأمن والتعاون، ببعثة تقييم في أراضي أذربيجان المتضررة بالحرائق، في مطلع تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وكان هدف البعثة تقييم الأضرار القصيرة الأجل والبعيدة الأجل، التي ألحقتها الحرائق بهذه الأراضي، وإعداد توصيات للعملية البيئية المقبلة. وينبغي أن نبرز بصورة خاصة التعاون الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الفرعية الاقتصادية والبيئية التابعة للمجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في التحضير لبعثة التقييم هذه.

ومن المسائل الهامة المتصلة بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون المذكورة، مكافحة التعصب الديني والتمييز المذهبي. وهذا التعصب يتسم بأهمية بالغة في ضوء المظاهرات المنددة بالإسلام في مختلف أنحاء العالم. ومنهج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتصدي لمسألة مكافحة نزعة معاداة الإسلام هو تنظيم طائفة من المظاهرات المضادة

ذات طبيعة إقليمية. وفيما يتصل بالمعنيين منا ضمن مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، نأمل أيضا أن نقدم إسهامنا في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

وباختصار، إن جميع الصراعات، سواء كانت ساحتها في بلداننا أو في أقاليمنا تستدعي اهتمامنا بطرق عديدة. لذا، قررنا أن نضمن أن يتجه تعاوننا مع الأمانة العامة، بين أطراف أخرى، نحو المزيد من التطور. وفي هذا السياق، سعى الأمين التنفيذي لمجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية باطراد لضمان أن يكون التعاون ناشطا، وإذا أمكن، مثاليا.

وأود أن أرحب مرة أخرى بتقرير الأمين العام. فمضمونه يؤكد أهمية التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة، ووكالاتها وبرامجها والمنظمات الإقليمية وسواها. والبيانات التي سمعناها هذا الصباح تؤكد اعتقادنا بأنه من الضروري أن نرى هذا التعاون يتطور أكثر، لكي يستجيب بصورة أفضل لمطامح الشعوب التي تمثلها، ويتصدى بصورة مناسبة للمجموعة الضخمة من المهام التي تقع مسؤوليتها على عاتق الأمم المتحدة. إلا أننا نحن، الدول الأعضاء، نمثل الأمم المتحدة، فنحن إذن الأمم المتحدة ونشارك في تحمل تلك المسؤولية. ويمكنني القول إننا على استعداد للمشاركة في تلك المسؤولية والاضطلاع بها كاملة.

ومرة أخرى، إذ أتحدث بالنيابة عن مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، يجب أن أعرب عن مدى سروري بأن تعاوننا مثالي إلى هذا الحد، كما أود أن أعرب عن الأمل بأن يصبح هذا التعاون أقوى وأوثق، ويمتد إلى مجالات جديدة أكثر فائدة لبلد كل منا.

السيد غروس (سويسرا) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي بداية أن أعرب عن امتناني لحكومة سويسرا التي سمحت لي بالتكلم بدلا منها دون الاضطرار إلى التكلم

الماضي. ومجموعتنا تعرب عن بالغ سرورها إزاء العلاقة القائمة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمتنا. وقد تنامي هذا التعاون حتى بات يشمل عددا من الأنشطة يتزايد باطراد.

لقد حصلت مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية على مركز المراقب. وأصبح هذا التعاون أوثق، كما اتسع ليشمل هيئات، منها الوكالات المتخصصة. وعلى سبيل المثال، قرر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في سياق التدريب المستمر، تنظيم حلقات دراسية بغية إطلاع الشبان وخاصة الوافدين من البلدان الأفريقية كبلدي، على مناحي عمل التجارة الدولية، لصالح بلد كل منا، وذلك لمتابعة المفاوضات الجارية على الصعيد العالمي. لكن ذلك التعاون ليس مقتصرًا على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). فمُنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) قامت مؤخرا بأشياء مماثلة؛ وهي بمنحها المساعدة للبلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية بصورة رئيسية، قررت تقديم المساعدة لكي نكون في وضع أفضل وتكون لدينا أدوات أفضل لإدارة التربة والأراضي مثلا، واعتماد نظم لاستغلال الأراضي، منسجمة مع احتياجات بلدنا.

وبالإضافة إلى ذلك، أتاحت لنا الفرصة مؤخرا للاحتفال مع اليونسكو بيوم اللغة البرتغالية في سياق النضال الذي نقوم به لإثبات أن التعددية اللغوية حقيقة واقعة، وخاصة في نطاق منظومة الأمم المتحدة. ومنظمة العمل الدولية بدورها تسهم في مكافحة استغلال الشباب - وخاصة الأطفال. وإنني إذ أتكلم هنا باسم البلدان التي أمثلها في هذا المنتدى، يجب أن أؤكد مدى سروري بالطبيعة المثالية لتعاوننا.

ودور المنظمات الإقليمية كما أشير للتو، ذو أهمية حيوية، إذا أخذنا في الاعتبار أن الصراعات غالبا ما تكون

يقدم شكواه ضد أحكام محاكمه الوطنية العليا لانتهاكاتها الاتفاقية الأوروبية حول حقوق الإنسان.

ويتحتم على سلطات كل دولة أن تحترم قرارات المحكمة - الجهاز المستحدث الفريد الذي يملك سلطة فوق السلطة الوطنية، يمكن أن يحتكم إليها مئات ملايين الناس. لقد أظهرت تلك المحاكم مدى شجاعة الرواد الأوروبيين آنذاك، وإلى أي مدى كانوا مستعدين لأن يذهبوا لكي يتغلبوا على الأعمال الوحشية التي تقتربها الدول القومية التي لم تتحضر بحيث تحترم حقوق الإنسان والقانون الدولي.

وفي سياق مؤتمر قمة مجلس أوروبا عام ٢٠٠٥، وصف أحد وزراء الخارجية الجمعية البرلمانية بأنها "الحرك الحقيقي لمجلس أوروبا". وقد أوضح رئيس وزراء لكسمبرغ في تقريره هذا الربيع أن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا كانت المدافع الحقيقي عن القيم الأساسية، فضلا عن كونها أكثر شجاعة وإبداعا من الهيئات الأخرى في المؤسسة. وفي معرض حديث زميلنا النمساوي بيتر شيدر، الموجود بيننا اليوم أيضا، عن تقرير حول التوازن المؤسسي لمجلس أوروبا، الذي جرت مناقشته قبل أسبوعين فقط، في دورتنا الخريفية التي تستغرق أسبوعا، ذكر أن ذلك التوازن يشكل أول تجسيد لتقدم الروح الديمقراطية في العلاقات الدولية.

وأود التأكيد بأن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ليست مجرد ملحق لمنظمة حكومية بصفة أساسية، لا تجتمع سوى لأيام معدودة في السنة، وتستمتع إلى المسؤولين وتبت في القرارات. إنها برلمان عبر وطني حقيقي يجتمع أربع مرات في السنة، لأسبوع كامل في كل دورة، ويعمل بين الدورات في عشر لجان تلتقي نحو ست مرات، إضافة إلى اجتماعات بين الدورات التي يتحتم على لجنة الوزراء أن تخضع لقراراتها وتوصياتها وتستجيب لها. وهذا لم يؤد فقط إلى إنشاء أكثر من ٢٠٠ اتفاقية - شكلت مجالا أوروبيا حقيقيا واسعا بفهم

باسمها، ويشرفني أن أحاطبكم بصفتي عضوا في البرلمان السويسري وعضوا في الوفد السويسري في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. إنني فخور بأن أفعل ذلك للمرة الثانية لأنني، بعد أن تابعت بمدة مداولات الجمعية العامة من المقاعد الجانبية في الرواق قبل عشر سنوات، عدت إلى بلدي لأطلق فكرة مبادرة المدنيين لمصلحة انضمام سويسرا إلى الأمم المتحدة، وبالتالي تصحيح التصويت السلبي الذي أجريناه على المسألة قبل ٢٠ سنة. وهذا المشروع السياسي، كما تعلمون، تبين أنه ناجح عام ٢٠٠٢.

وكما تعلمون، إن الأمم المتحدة ومجلس أوروبا قاما في أعقاب التجارب الكارثية نفسها، وحاولا استخلاص العبر ذاتها من تلك التجارب. لقد انضم كل منهما إلى القوى الوطنية لإنشاء هيئات سياسية مشتركة بين الحكومات لمنع تكرار حدوث مثل تلك الكوارث. والدول العشر المؤسسة لمجلس أوروبا - كانت تركيا إحداها، ثم سويسرا التي احتاجت لبعض الوقت مرة أخرى - سارت على خطى مؤسسي الأمم المتحدة بعد مضي أربع سنوات. لكنها أخذت بجدية منذ البداية المرجعية التعريفية المشتركة للخصائص التأسيسية لكل منا. فمجلس أوروبا حول المرجعية القائلة "نحن الشعوب" ليس إلى هيئة حكومية مكونة من سفراء يمثلون الحكومات - ما يسمى لجنة الوزراء - فحسب، وإنما إلى جمعية برلمانية من أعضاء البرلمانات الوطنية، مما ربط مباشرة الممثلين المنتخبين من الشعوب بالمساعي السياسية فوق القومية.

والإرادة السياسية لرواد عملية التكامل الأوروبي كانت آنذاك قوية بما يكفي لإنشاء المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ، حيث بدءا من عام ١٩٩٥، يمكن لكل مواطن من دولة عضو في مجلس أوروبا - قرابة ٨٠٠ مليون نسمة اليوم، وسيصبح قريبا ٤٧ دولة - أن

وهناك سبل مختلفة كثيرة لبدء عملية إيجاد بعد برلماني في الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال واستناداً إلى العديد من الاجتماعات والتقارير الموجودة، يمكن للأمم المتحدة أن تخاطب سنوياً الهيئات البرلمانية عبر الوطنية في مختلف مناطق العالم، مثل الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. ومن شأن ذلك الحفز على إقامة هيئات مماثلة لتلك الموجودة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. ومن قبيل المصادفة، أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتخذ هذه الخطوات مع الجمعية البرلمانية ومع أعضاء البرلمان من الدول المنتمية لمنظمتنا بصفة مراقب. وتشارك اليابان والمكسيك وكندا بشكل منتظم في هذه الجهود التي تقوم بها المنظمة للتمحيص البرلماني.

كما يمكن للجمعية العامة أن توافق على إنشاء هيئة شقيقة تتألف من مندوبين، ربما لا يكونون منتخبيين بشكل مباشر من بين البرلمانيين من جميع الدول الأعضاء حيث أن مثل هذه الهيئة سرعان ما ستكبر أكثر من اللازم، ولكن من الهيئات البرلمانية عبر الوطنية في مناطق العالم الرئيسية. وعلى سبيل المثال، الجمعيات البرلمانية لكل من مجلس أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. وبعد ذلك، يتعين أن تشرع الأمم المتحدة في إجراءات لتحديد مهام والتزامات جميع هيئاتها للتعاون مع الهيئة البرلمانية الجديدة للأمم المتحدة.

وأنا أدرك بالتأكيد أن هذه التغييرات تتطلب إرادة سياسية كبيرة، بما في ذلك إرادة الحكومات في تقاسم السلطة مع البرلمانيين على المستوى الوطني. وإذا لم تتوفر هذه الإرادة، ستستمر هيمنة الحكومات على المستوى الوطني في تقويض سلطة الديمقراطية الوطنية والبرلمانات الوطنية. وتاريخياً، لم يتولد هذا النوع من الإرادة إلا في أعقاب الكوارث أو لمنع وقوع كوارث جديدة.

واليوم، لا يمكننا أن نمنح أنفسنا ذلك الامتياز المشكوك في أمره لعدم التعلم إلا في سياق الكوارث. ولهذا

مشارك لحقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون - وإنما إلى حوار برلماني عبر وطني حقيقي، وتبادل آراء وعملية تعليمية أيضاً، لا تقتصر على إضفاء المشروعية على القانون عبر الوطني وصنع السياسة العامة، بل تتعداه إلى صياغة التشريع الوطني والمسؤولية الحكومية.

لا بد أنكم تدركون لماذا حاولت أن أبين لكم جدوى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ومزاياها العظيمة، وهي الجمعية البرلمانية لمنظمة دولية أنشئت لتمثيل الشعوب. وأود أن أقترح المزيد من النظر في الدروس التي يمكننا تعلمها من هذه التجربة الأوروبية الناجحة، لكي نستحدث بعداً برلمانياً مدروساً وقوياً للأمم المتحدة - بعداً يتجاوز هيئات هذه المنظمة وغيرها من المنظمات الدولية.

ويجدر بنا كذلك أن نطور بعداً برلمانياً يُدمج في هيكل الأمم المتحدة، ويتفاعل مع الأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة استناداً إلى إجراءات مُصممة خصيصاً لهذا الغرض، قد توفر شرعية لا تتوفر سوى لأعضاء البرلمان المنتخبين.

ووجود بعد برلماني يسمح بالانفتاح والصراحة والفكر الانتقادي والمباشرة التي تنسم بها المناقشات البرلمانية حول القضايا والشواغل العالمية، سيكون أمراً لا يقدر بثمن ومن شأنه أن يؤدي إلى تشجيع الابتكار والإبداع أكثر من أي شكل آخر للنقاش. ويظهر هذا البعد ما أدركه بريكلين قبل ٢٥٠٠ عام، وهو تحديدًا، أن النقاش الصارم هو أهم شرط مسبق لاتخاذ قرار حكيم.

وأخيراً، فإن الهيئة المثالية للمداولات ستشمل أيضاً بعداً برلمانياً من شأنه توفير الأساس للرد بنجاح على الانتقادات القائلة بأن الحكومات والإدارات تفضل العمل مع المنظمات غير الحكومية والشركات على التعامل مع الممثلين المنتخبين ديمقراطياً في الداخل.

لقد ثبت بالدليل أن المنظمات الإقليمية وبحكم الارتباط المباشر ممثلاً في الجوار الجغرافي والقواسم المشتركة ثقافياً واجتماعياً مع الدول التي بها نزاعات، هي الأقدر على تقريب وجهات النظر ولم تشمل الفرقاء، ومن ثم تحقيق التسوية السياسية عبر الحوار. ولعلي أشير هنا فحسب إلى تجارب الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا مثلاً. وهنا تكمن أهمية تطوير وتفعيل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتقنيته بحيث تحكمه اتفاقات تراعي الهيكلية والمؤسسية في تكامل الأدوار والتنسيق.

ولعل من أهم الممارسات الإيجابية المستحدثة في إطار عملية الإصلاح عقد اجتماع دوري بين الأمانة العامة والمنظمات الإقليمية كحدث سنوي دوري، يوازيه اجتماع مجلس الأمن مع ممثلي المنظمات الإقليمية أيضاً، وذلك للتداول بصفة منتظمة حول جميع الجوانب المتصلة بترقية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وبعد تقنين العلاقة وهيكل آليات التعاون والتنسيق، نتطلع إلى أن تضع الأمم المتحدة جملة من الأولويات في إطار شراكتها العملية مع المنظمات الإقليمية منها أولاً، تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية وبخاصة الأفريقية في مجالات صنع وبناء وحفظ السلام إذ أن الحديث هنا لن يكون عن منظمات إقليمية مكتملة القدرات والموارد مثل الاتحاد الأوروبي، أو منظمة حلف شمال الأطلسي أو حتى منظمة الدول الأمريكية. فالاتحاد الأفريقي قد خرج للتو بمؤسساته الوليدة وعلى رأسها مجلس السلم والأمن الأفريقي، وبالتالي، فإن الأولوية ينبغي أن تكون تعزيز قدراته وبعث الثقة في مؤسساته حتى تستلهم دورها الإقليمي المطلوب في صنع السلام وحفظه في قارة شهدت وتشهد العديد من النزاعات والحروب الأهلية.

ثانياً، تعزيز الحوار والتنسيق بغرض تلافي أي قصور قد تقع فيه المنظمات الإقليمية في تعاملها مع القضايا الملحة

السبب، أتمنى أن تكون لدينا كل القوة للتعلم وإصلاح هياكل السلطة بدون الحاجة إلى الاضطرار لذلك بسبب كارثة عالمية جديدة. ورغم أن هذا النهج قد يكون أصعب بكثير ويستغرق وقتاً أطول، فإن الميزة الكبيرة تتمثل في أننا سنكون جميعاً تقريباً قادرين على المشاركة بصورة نشطة في إصلاح مطلوب بشدة من أجل هذا العالم الفريد من نوعه ومن أجل الإنسانية.

السيد عبد الحليم (السودان): السيد الرئيس، نود في البداية أن نشير إلى أهمية البند قيد النظر وأن نرحب ونحيي السكرتيرين التنفيذيين لبعض المنظمات الإقليمية الذين يتواجدون في نيويورك هذه الأيام.

كما أرجو في مستهل بياني أن أذكّر بما أقره السادة الآباء المؤسسون لهذه المنظمة في الفصل الثامن من الميثاق:

”ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها“.

وأذكر أيضاً بما أقره مؤخراً السادة رؤساء الدول والحكومات في الاجتماع الرفيع المستوى الذي شهدته هذه القاعة في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، حيث أكدوا في الوثيقة الختامية على أهمية تعددية الأطراف في التعامل مع تحديات العصر، والدور المتعاظم للمنظمات الإقليمية على صعيد قضايا الأمن والسلم الدوليين وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الأمر الذي يحتم تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتوسيع قنواته، إذ أن التصدي لقضايا الأمن والسلم الدوليين مسؤولية تكاملية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

حصل على الدعم والمساندة اللازمة في إطار التعاون الذي تتحدث عنه اليوم.

السيد منصور (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم

بالانكليزية): بعد خبرة ثرية امتدت لفترة إحدى وستين سنة في منظومة الأمم المتحدة، يعتقد الكثيرون أن الترتيبات الإقليمية تلعب دورا حاسما في التنسيق بين الدول حول المعمورة وفي تحقيق أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات كياناتها. لذلك فإن التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يمكن أن يؤدي إلى مزيد من فعالية وكفاءة تلك الترتيبات في تحقيق أهدافها المتوخاة.

وما من شك في أن أي مسعى من جانب الأمم المتحدة إلى تحديد العوائق التي تعترض توطيد ذلك التعاون وإزالتها سيساهم في التأكد من أن تلك الهيئة ستتمكن من مواجهة التحديات. وفي هذا السياق، أود أن أثير عدة نقاط تتعلق بالتعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي التي منحت مركز المراقب في الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣.

إن منظمة التعاون الاقتصادي المؤلفة من عشرة أعضاء من بلدان وسط آسيا وجنوبها وغربها، والتي يربو عدد سكانها على أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة، قد دخلت بالفعل حقبة جديدة من الازدهار حيث تقوم بتطوير مبادرات وبرامج جديدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إن إنشاء بنك التنمية والتجارة التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي، وبدء سريان الاتفاق الإطاري بشأن النقل العابر، وتشغيل صندوق منظمة التعاون الاقتصادي لإعادة إعمار أفغانستان، وإصلاح الهيكل الداخلي لمنظمة التعاون الاقتصادي، من بين التطورات الأهم والأحدث في المنظمة. كما أن توقيع اتفاق التجارة الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي من جانب الدول الأعضاء وتنفيذه على ما نأمل

الطارئة التي تتطلب استجابة آنية وموارد مهولة كحالات الطوارئ الإنسانية في بعض النزاعات، الأمر الذي يتطلب توفير الدعم المالي والفني والسوقي بغرض استكمال الدور الإقليمي وليس منافسته. وهذا هو معنى الشراكة العملية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بالكيفية التي نصت عليها الفقرة الثالثة من المادة ٥٢ من الفصل الثامن من الميثاق، "على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية".

ثالثا، الدعم الفني في مجالات التدريب وتبادل الخبرات وكافة المبادرات العملية الميدانية، أخذا في الاعتبار تجارب الأمم المتحدة الراسخة في مجال حفظ السلام، على أن تنصب أولويات هذا الدعم على تعزيز القدرات في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لما تتطلبه تلك المجالات الهامة من قدرات وموارد.

رابعا، أن يكون هناك دعم خاص موجه لمجالات الرصد الاستباقي والإنذار المبكر تحسبا لنشوب أي نزاعات، أو مهددات للأمن والسلم في دائرة اختصاص المنظمة الإقليمية المعنية، وذلك حتى يكون لهذه المنظمات دور أكبر في ترسيخ مبادئ التعايش والأمن الجماعي الإقليمي.

إن توقيع اتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في التاسع من كانون الثاني/يناير من العام الماضي يقف خير دليل على فعالية المنظمات الإقليمية وقدرتها على صناعة السلام متى توفر لها السند الدولي من الأمم المتحدة والشركاء والمأنحين والدول المؤثرة. ثم جاء توقيع اتفاق سلام دارفور دليلا عمليا آخر على مقدرة الأفارقة على صنع السلام. ولا أعتقد أن يختلف اثنان في أن من صنع اتفاق السلام ورعاه منذ أن كان حلما، لقادر على دعم ومراقبة تطبيقه أكثر من أي جهة أخرى إذا

السيد عواد (مصر): يشرف وفد مصر أن يعرض مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية"، وذلك بالنيابة عن الدول التالية: الأردن، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والمملكة العربية السعودية، والسودان، والصومال، والعراق، وسلطنة عمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن.

إن مشروع القرار الذي يُعرض بالنيابة عن هذه الدول العربية حول التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، يسلم بالحاجة إلى زيادة وتوثيق التعاون بين منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة، من أجل تحقيق الغايات والأهداف المشتركة للمنظمتين. ويشي على الجهود المتواصلة التي تبذلها جامعة الدول العربية في سبيل تعزيز التعاون المتعدد الأطراف فيما بين الدول العربية. ويطلب من منظومة الأمم المتحدة أن تواصل دعمها لها. كما يطلب مشروع القرار إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أن تعمل كل في ميدان اختصاصه على زيادة تكثيف التعاون بينهما بغية تحقيق المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز السلم والأمن الدوليين، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونزع السلاح، وإنهاء الاستعمار، وترسيخ حق تقرير المصير، والقضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

كما تقيم بوكالات منظومة الأمم المتحدة المتخصصة وسائر مؤسساتها وبرامجها، اتخاذ عدد من الإجراءات التي تعزز من مفاهيم التعاون والحوار بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وخاصة في القطاعات ذات الأولوية وهي الطاقة، والتنمية الريفية، والتصحر، والأحزمة

بمحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر المقبل، سيجعل عام ٢٠٠٦ منعطفا في تاريخ المنظمة. وقد ركز الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون الاقتصادي، الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ هنا في نيويورك على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، على أهمية التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي ومنظومة الأمم المتحدة.

ومن حسن الطالع، أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي قد أعدت أنفسها لهذا التعاون باتخاذ القرارات اللازمة بغية تعزيز العلاقات بين منظمة التعاون الاقتصادي والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى.

وفي الآونة الأخيرة، اعتمد مجلس الوزراء إطار خطة عمل منظمة التعاون الاقتصادي لتعزيز العلاقات الخارجية للمنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت مؤخرا إدارة الموارد البشرية والتنمية المستدامة في أمانة منظمة التعاون الاقتصادي. ويمثل ذلك التدبير خطوة أخرى في متابعة التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي والأمم المتحدة، لا سيما من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة.

إن تنفيذ توصية الأمين العام للأمم المتحدة الواردة في الوثيقة (A/61/256) أمر حاسم بالنسبة لتنفيذ مشاريع منظمة التعاون الاقتصادي وبرامجها. وفي تلك الوثيقة، أوصى الأمين العام مختلف الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية العالمية ذات الصلة، بتوحيد جهودها وتقديم المساعدة التقنية والمالية لتنفيذ برامج ومشاريع منظمة التعاون الاقتصادي.

ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن النظر في مشروع القرار المقترح بشأن التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي والأمم المتحدة، أثناء الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، واعتماده سيعود بالفائدة على عمل المنظمتين.

الراهنه للحوار والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي لمواجهة الزيادة البشرية الهائلة، التي تضع ضغوطا هائلة على الموارد الطبيعية واستدامتها في الوقت الراهن مقارنة بما كان عليه العالم عند إنشاء هذه المنظمة. فتحقيق الأمن والاستقرار لا يستقيم دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية وفي جميع قارات العالم. وإن كنا نتابع بكل تقدير الجهود الحثيثة لبرامج الأمم المتحدة وصناديقها العاملة في بلدان العالم، وخاصة في قارة أفريقيا، فإننا نود أن نذكر بأن أفريقيا هي الإقليم الوحيد على مستوى العالم الذي لن يستطيع تحقيق أهداف الألفية الإنمائية في المواعيد المقررة. وعليه فإننا نتطلع إلى قيام الأمين العام بتقديم مقترحات عملية لكيفية دعم مسيرة التعاون المؤسسي بين الأمم المتحدة ومبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، خلال الدورة المقبلة والدورة الحالية للجمعية العامة. كما نتطلع إلى قيام الجمعية العامة بتنفيذ تعهداتها الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعقود في عام ٢٠٠٥، بتقديم الدعم لمبادرة الشراكة الجديدة وليس بحجب التمويل عن المهام اللازمة لتنفيذ ما اتفقت عليه في محافل أخرى عند اعتماد الميزانية البرنامجية للمنظمة.

أما من الناحية السياسية، وفيما يرتبط بتعزيز مفهوم الأمن الجماعي من منظور إقليمي، فإن القارة الأفريقية تعد في أمس الحاجة إلى بناء قدرات أكبر في المجالات المختلفة لحفظ السلام. ولذا، فإننا نتطلع إلى قيام الأمين العام بتقديم دراسة متكاملة حول البرنامج الذي أقره مؤتمر القمة العالمي المعقود في عام ٢٠٠٥، ومدته عشر سنوات، لبناء قدرات القارة في مجال حفظ السلام، وهو مجال حيوي لدعم الاستقرار في القارة من جهة، وتعزيز الملكية الأفريقية الذاتية لسبل إدارة وتسوية النزاعات، من جهة أخرى.

وكذلك، فإن إنشاء لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية والصندوق

الخضراء، والتدريب والتعليم المهني، والتكنولوجيا، والبيئة، والإعلام والتوثيق، والتجارة والتمويل، والموارد المائية وتطوير القطاع الزراعي، وتمكين المرأة، والنقل، والاتصالات والمعلومات، وتعزيز دور القطاع الخاص، وبناء القدرات بصورة شاملة. وأخيرا، يطلب مشروع القرار تشجيع التشاور الدوري بين ممثلي الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لاستعراض وتعزيز آليات التنسيق فيما بين المنظمتين.

أنتقل الآن إلى البيان الذي يليه وفد مصر بصفته الوطنية حول موضوع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى.

إن مصر انطلاقا من انتماءاتها الأفريقية والعربية والإسلامية، وبوصفها عضوا مؤسسا لكل من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وبوصفها عضوا في الاتحاد البرلماني الدولي وفي المنظمة الدولية للفرانكفونية، تؤمن بأهمية التعاون المؤسسي على المستوى الإقليمي كركن أساسي من منظومة العمل الدولي المتعدد الأطراف. وفي هذا الإطار، يكتسب تقرير الأمين العام بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية (A/61/256) أهمية خاصة في ظل التطورات الدولية المتلاحقة، التي تحتم علينا العمل لتعزيز مفهوم الحوار وتجنب الصدام والحروب وتحقيق مفاهيم التعايش السلمي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأود في هذا الصدد التركيز على عدد من مجالات التعاون التي تشهدها العلاقة بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات والتجمعات، لا على سبيل الحصر، وإنما للاسترشاد بها لتحقيق ما نصبو إليه في المجالات المختلفة.

فإذا ما تحدثنا عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، يمكن القول إن الحاجة أصبحت أكثر إلحاحا لتطوير الآليات

مظلة واحدة، حيث باتت المنظمة أحد أهم أطر التعاون المتعدد الأطراف في الوقت الراهن. وتزايد أهمية هذا التعاون والتنسيق في إطار الأمم المتحدة في الوقت الذي تزايد فيه لهجة التشدد في الحوار بين الثقافات والأديان. ورغم الجهود التي تبذلها المنظمة لتسوية تلك الخلافات وشرح المفاهيم وتوضيح الرؤى وتقريب المواقف، سعيًا من جانبها على تحقيق مفاهيم التسامح والتعايش السلمي، فإن الأمر يقتضي تكثيف الجهود المشتركة لمعالجة المخاوف لدى المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها من التعرض للتمييز بسبب الديانة. وتلعب منظمة المؤتمر الإسلامي دورًا رائدًا في هذا الصدد، جنبًا إلى جنب مع تطور دورها في بناء السلام. وهو ما يؤهلها للحصول على صفة المانح المؤسسي في لجنة بناء السلام في الأمم المتحدة. وتعد هذه المنظمة أيضًا أحد الأطر للتعاون بين بلدان الجنوب داخل الأمم المتحدة.

تعد مصر ضمن أكبر أعضاء المنظمة الدولية الفرانكفونية التي تساهم بقوات في عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة. وتطلع إلى تدعيم دور المنظمة من خلال التعاون القائم بين الجانبين. ولعل في جهود منظمة الفرانكفونية في مجال منع النزاعات وتسويتها سلميًا قاسمًا مشتركًا مع ما تقوم به الأمم المتحدة في هذا الشأن.

لقد شارك وفد مصر في تقديم مشروع القرار الخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، الوارد في الوثيقة A/61/L.6 الذي قدمه منذ قليل المندوب الدائم لإيطاليا. فقد أصبح التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي واقعا عمليا، تصدر بشأنه قرارات من الجمعية العامة وله برنامج عمل يتطور وفق خطوات مدروسة تسعى إلى تعميق الحوار على مستوى برلمانات الدول الأعضاء بهدف تقريب الرؤى وتوضيح المفاهيم. كما تعهدت الدول الأعضاء في قمة ٢٠٠٥ بدعم هذا التعاون بين الجانبين، وهو ما تم إقراره مؤخرا في القرار الخاص بتعزيز عمل الجمعية

المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ والمساعدات الإنسانية كآليات جديدة في الأمم المتحدة، من شأنها أن تدعم، بلا شك، عملية التحول الديمقراطي، وتسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية. وعليه، فإننا نتطلع إلى تطوير التعاون والتكامل بين هذه الآليات وبين المؤسسات الأفريقية المعنية، سواء أكانت في الاتحاد الأفريقي أو الشراكة الجديدة أو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

يعتبر التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية أحد الركائز الرئيسية لتعميق مفاهيم الحوار والتعاون في منطقة حيوية ممتدة من الخليج العربي في غرب آسيا إلى المحيط الأطلسي في غرب القارة الأفريقية، وبامتداد ٢٢ دولة عربية تشملها مهام لجنيتين إقليميتين تابعتين للأمم المتحدة، هما اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (إسكوا) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وإلى جانب التعاون السياسي بين الجانبين، الذي يمتد بعمر المنظمتين، لمعالجة الأوضاع في الشرق الأوسط وجهود تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ومعالجة الأوضاع في العراق والسودان والقرن الأفريقي، فإن مجالات التعاون الأخرى تشمل المسائل الخاصة بتكنولوجيا المعلومات وتمكين المرأة ومكافحة مرض الإيدز، وغيرها من المجالات الإنمائية الأخرى، التي تم التطرق إليها في معرض تقديم مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. كما نشير إلى أهمية التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في تعزيز الحوار والتواصل بين شعوب المنطقة العربية والمجتمع الدولي في مختلف الاهتمامات والشواغل المشتركة، التي يأتي على رأسها التعاون العربي الأفريقي والتعاون العربي اللاتيني والتعاون العربي الصيني، وغيرها من أطر التعاون عبر الإقليمي، مما يعزز من التواصل بين الدول والشعوب والثقافات.

لقد وصل عدد مسلمي العالم إلى ما يربو على بليون ومائتي مليون مسلم، تجمعهم منظمة المؤتمر الإسلامي تحت

الإقليمية والمنظمات الأخرى، وألا يقتصر القسم الخاص بالمقترحات في التقرير القادم على الاتحاد البرلماني الدولي، وأن تتم متابعة تعزيز هذا التعاون بعقد جلسة حوار سنوية بين رؤساء تلك المنظمات الإقليمية وأمنائها العامين والجمعية العامة، بما يسهم في إثراء هذا التعاون بمختلف أشكاله.

السيد ليو جنمين (الصين) (تكلم بالصينية): بينما تضرب العولمة بمجذورها، أخذ عالمنا يصغر بصورة متزايدة، مواجهها مشاكل تتزايد يوميا أيضا، وتستدعي تضافر جهود جميع البلدان. والأمم المتحدة، بصفتها أكثر المنظمات الدولية تمثيلا، تواجه الآن حاجة زائدة إلى تعزيز تعاونها مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى لتعزيز السلم والأمن على الصعيد العالمي والتنمية البشرية المشتركة، ولهذا السبب، يرحب الوفد الصيني بمناقشات الجمعية العامة التي تتناول بند جدول الأعمال هذا العام: "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية".

اسمحوا لي بالتعليق بصورة خاصة على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية. إن المنظمة المذكورة هي المنظمة الاستشارية القانونية الوحيدة في المنطقة الآسيوية والأفريقية. وهنا، ينبغي ألا يفوتنا التذكير بمؤتمر باندونغ الشهير، الذي عُقد قبل نحو ٥٠ سنة: وتمثل المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية إنجازا من أهم إنجازاته. وعلى مدى السنين، ما فتئت روح الوحدة والصداقة والتعاون التي دعا إليها مؤتمر باندونغ مصدرا لإلهام البلدان الآسيوية والأفريقية.

يجري الاحتفال في هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية. وفي دورة تلك المنظمة الخامسة والأربعين المعقودة في شهر نيسان/أبريل الماضي، اجتمع شمل الدول الأعضاء للاحتفال بالمناسبة. وقد انقضت عدة أشهر، بيد أن الذكرى العزيزة

العامة (القرار 60/286). مما لا شك فيه أن تفعيل الحوار بين الجمعية العامة والاتحاد البرلماني الدولي في المسائل السياسية الدولية سيكون له مردود إيجابي، خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط والعراق والسودان وأفغانستان، وهو ما يدعم، بلا شك، جهود المنظمة في التوصل إلى تسوية سياسية لهذه المشكلات التي أهدرت الأرواح والممتلكات، وذلك في الوقت الذي تتوق فيه شعوب العالم إلى الحرية والعدالة وتحقيق التنمية وفقا لرؤيتها وإرادتها الحرة. كما نرحب أيضا بالحوار بين الاتحاد البرلماني الدولي وأجهزة الأمم المتحدة المختلفة، سواء مجلس حقوق الإنسان أو لجنة بناء السلام، وغيرها من آليات العمل الدولي، وعلى مختلف المستويات، سواء كان ذلك من خلال الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أخيرا أود الإعراب عن تطلعنا إلى أن يشتمل التقرير القادم للأمين العام في هذا الشأن مقترحات عملية وقابلة للتنفيذ، لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى، وألا يقتصر قسم المقترحات في التقرير القادم على الاتحاد البرلماني الدولي فقط، وأن تتم متابعة تقوية لهذا التعاون من خلال عقد جلسة حوار سنوية بين رؤساء تلك المنظمات الإقليمية وأمنائها العامين والجمعية العامة، بما يسهم في إثراء هذا التعاون بمختلف أشكاله.

كما نرحب أيضا بالحوار بين الاتحاد البرلماني الدولي وأجهزة الأمم المتحدة المختلفة، سواء منها مجلس حقوق الإنسان أو لجنة بناء السلام وغيرها من آليات العمل الدولي وعلى مختلف المستويات، سواء كان ذلك عن طريق الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأخيرا، أود الإعراب عن تطلعنا لأن يشتمل التقرير القادم للأمين العام بهذا الشأن على مقترحات عملية، قابلة للتنفيذ، لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وكل من المنظمات

والصين، باعتبارها دولة عضوا في الأمم المتحدة وفي المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية في آن معا، تولي أهمية كبرى للمنظمة الاستشارية هذه وتؤيد عملها أشد تأييد. وأود أنؤكد بهذا من جديد أن الحكومة الصينية ستسهم في التعاون الوثيق بين المنظمة الاستشارية القانونية والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المنتسبة إليها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

حية باقية. وهذه المنظمة الاستشارية، بوصفها منظمة إقليمية تعمل في مجال القانون، ما فتئت تمضي قدما تحدها روح باندونغ على مدى الأعوام الخمسين الماضية، بتوفيرها منتدى لتبادل الآراء والتعاون بشأن المسائل القانونية الدولية فيما بين البلدان الآسيوية والأفريقية، ومساعدتها على الأخذ بالممارسات القانونية الدولية، بينما تعزز من خلال أنشطتها التطور التدريجي للقانون الدولي وتدوينه.

وعلى مدى السنين، ما انفكت هذه المنظمة الاستشارية القانونية تتابع أعمال اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي. وقد كان كثير من المسائل القانونية الدولية موضوع مناقشات مركزة في المنظمة، بما في ذلك أعمال لجنة القانون الدولي، وقانون البحار، والتعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال، والصكوك القانونية الدولية في مجال مكافحة الفساد، والتدابير اللازمة للقضاء على الإرهاب الدولي والاتفاقات الإطارية لمنظمة التجارة العالمية بصفتها مدونة للسلوك في التجارة العالمية. وقد شكلت تعليقات المنظمة الاستشارية أو مقترحاتها بشأن تلك المسائل مرجعا هاما للبلدان الآسيوية والأفريقية المشاركة في مناقشات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع، بل حتى في أعمال غيرها من الأجهزة القانونية في الأمم المتحدة.

إن البلدان الآسيوية والأفريقية قد أحرزت، في عالم اليوم، تقدما ملموسا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مصحوبا بصعود ملحوظ في مكانتها ودورها في الشؤون الدولية. وأصبحت قوة هامة لسلام العالم وللتنمية المشتركة. وبالتالي، فستوسع البلدان الآسيوية والأفريقية نطاق مشاركتها في الشؤون القانونية الدولية وتضطلع بدور أكثر فعالية في عملية تحقيق الديمقراطية وبسط سيادة القانون المنظم للعلاقات الدولية. ومنظمتنا، بصفتها منظمة استشارية قانونية للبلدان الآسيوية والأفريقية، في موقع يتيح لها أن تقوم بدور أنشط في هذا الصدد.